

مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني  
للقوائم والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت

**The Responsibility of Auditors for Executing Auditing  
Programs under Electronic Disclosure of Financial  
Statements and the Summarized Financial  
Data in the State of Kuwait**

إعداد الطالب

باسم ممدوح محمد العنزي

إشراف

الدكتورة / عفاف إسحق ابوزر

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2010

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة عمان العربية تخصص (محاسبة)

## التفويض

أنا باسم ممدوح محمد العنزي أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي  
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: باسم ممدوح محمد العنزي

التوقيع: 

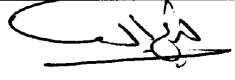
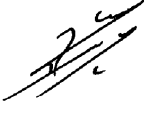

التاريخ: ٢٠١٠ / ١١ / ٢٨

### قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت" وأجيزت بتاريخ 28 / 11 / 2010

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الاسم
	أ.د بشير البنا ( رئيساً )
	د. عفاف أبو زر ( عضواً ومشرفاً )
	أ.د. علي ذنبيات ( عضواً )

## الشكر والتقدير

الحمد والشكر للمولى العزيز القدير الذي من عليّ بالنعم، راجياً من الله أن يتقبل سعيمي في طلب العلم.

ويتقدم الباحث بجزيل الشكر إلى والده ووالدته وزوجته؛ وذلك لما قدم من قبلهم في سبيل تذليل جميع العقبات التي واجهت الباحث أثناء المراحل المختلفة، خاصة في مرحلة الدراسة، وشكر خاص جداً يتقدم به الباحث إلى مشرف الرسالة الدكتورة الفاضلة عفاف إسحق أبوزر التي منحت الباحث والرسالة الجهد والإمكانات في سبيل إنجاح هذا العمل، جعل الله ذلك في ميزان أعمالها، كما يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى جامعة عمان العربية وعلى رأسهم معالي الأستاذ الدكتور سعيد التل رئيس الجامعة، وكل العاملين فيها من أكاديميون وإداريون، كما يتقدم الباحث لكل من قدم يد العون والمساعدة بجزيل الشكر والعرفان، جعله الله في ميزان حسناتهم.

## الإهداء

إلى من أمدتني بالدعاء أُمِّي..

إلى من وقف بجانبني أُمِّي..

إلى من عانت معي زوجتي..

إلى أبنائي . تربي . سدن . نوره . نواف . نوف..

إلى إخوتي الأعزاء كباراً وصغاراً..

إلى من قدم لي النصيحة و المساعدة..

اهديكم هذه الرسالة تعبيراً مني وعرفاناً مني بالجميل راجياً من الله أن تكون هذه الرسالة خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين.

## فهرس المحتويات

د	الشكر والتقدير	.....
هـ	الإهداء	.....
و	فهرس المحتويات	.....
ح	قائمة الجداول	.....
ط	فهرسة الملاحق	.....
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية	.....
ل	Abstract	.....
1	الفصل الأول مدخل إلى الدراسة	.....
2	1/1 مقدمة	.....
2	2/ 1 أهداف الدراسة	.....
3	3/ 1 مشكلة الدراسة	.....
3	4/ 1 عناصر المشكلة	.....
4	5/ 1 فرضيات الدراسة	.....
4	6/ 1 التعريفات الإجرائية	.....
5	7/ 1 منهجية الدراسة	.....
6	8/ 1 محددات الدراسة	.....
6	9/ 1 مجتمع الدراسة	.....
6	11/ 1 الدراسات السابقة	.....
11	12/1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	.....
12	الفصل الثاني الإفصاح الإلكتروني و مسؤولية المدقق والبيانات المالية الملخصة	.....
13	1/2 مقدمة	.....
13	2/ 2 مفهوم الإفصاح الإلكتروني	.....
13	3/2 نشأة الإفصاح المالي الإلكتروني على الإنترنت	.....
14	4/ 2 مزايا و مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	.....
15	5/2 استخدام الإنترنت في الإفصاح عن القوائم المالية	.....

6/ 2 طرق الإفصاح المالي للقوائم والبيانات المالية المعروضة على شبكة الإنترنت	16
7/2 التقرير المالي على الإنترنت من وجهة نظر الهيئات المحاسبية	17
8/ 2 العوامل المؤثرة على نوعية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	19
9 / 2 تجارب الدول النامية مع الإفصاح الإلكتروني	20
10/ 2 ممارسات الإفصاح الإلكتروني في الدول المتقدمة	22
11/ 2 التدقيق وتكنولوجيا المعلومات	23
12/ 2 برامج التدقيق	23
13/ 2 أساليب التدقيق الإلكتروني	23
14/ 2 مسئوليات المدقق تجاه برامج الحاسوب	25
15/ 2 إجراءات الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات	25
16/ 2 البيانات المالية الملخصة	25
الفصل الثالث طبيعة وشكل الإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت	28
1/ 3 مقدمة	29
3/ 3 تقييم نتائج البنوك المشمولة بالدراسة	33
4 / 3 نموذج مقترح للإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت	37
الفصل الرابع دراسة ميدانية لقياس إدراك المدقق في الكويت للمتطلبات المهنية في عملية التدقيق	40
1/4 المقدمة	41
3/ 4 عرض وتحليل نتائج الدراسة	45
4/ 4 عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة	53
الفصل الخامس النتائج والتوصيات	58
1/ 5 النتائج	59
2/ 5 التوصيات	62
المراجع	64
1/ 6 المراجع العربية	65
2/ 6 المراجع الأجنبية	68
الملاحق	72

## قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
38	أسماء البنوك التي شملها التقييم والتي لديها موقع على شبكة الانترنت	1
39	البنوك المشمولة في التقييم	2
40	البنوك المالكة لموقع على شبكة الانترنت	3
40	محتويات الإفصاح الإلكتروني للبنوك الكويتية	4
45	مقارنة بين خصائص التقارير المالية الإلكترونية وخصائص التقرير المالي الإلكتروني في الكويت	5
52	نتائج قيمة معامل الثبات ألفا	6
53	توزيع عينة الدراسة	7
54	المؤهل العلمي لعينة الدراسة	8
55	التخصص لعينة الدراسة	9
56	الخبرة العملية لعينة الدراسة	10
57	عدد العاملين بمكاتب التدقيق	11
57	نتائج متطلبات قبول عملية التدقيق	12
59	نتائج متطلبات التخطيط والتنفيذ	13
61	نتائج متطلبات تكوين الرأي	14
63	نتائج متطلبات الأرقام المقارنة المعروضة	15
64	نتائج متطلبات المعلومات الإضافية الغير مدققة	16
66	اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار ( One Sampl T-test )	17



66	اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار ( One T-test ) (Sample	18
67	اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار ( One T-test ) (Sample	19
68	اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار ( One T-test ) Sample	20
68	اختبار الفرضية الخامسة باستخدام اختبار ( One T-test ) (Sample	21
69	اختبار ( ANOVA ) لمتغير الوظيفة	22
70	اختبار ( ANOVA ) لمتغير المؤهل	23
71	اختبار ( ANOVA ) لمتغير الخبرة	24

### فهرسة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رقم الملحق
89	الاستبانة	1/ 7

## ملخص الرسالة باللغة العربية

عنوان الرسالة

مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات

المالية الملخصة في دولة الكويت

إعداد

باسم ممدوح العنزي

إشراف

الدكتورة / عفاف إسحق أبوزر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت, وذلك من خلال بيان مسؤولية المدقق في دولة الكويت حول متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 810 والمتعلق بتدقيق المعلومات المالية الملخصة, وكذلك بيان مستوى الإفصاح الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية للبنوك الكويتية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية على مواقع البنوك الكويتية والبالغ عددها تسعة بنوك, وذلك لتقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني لتلك البنوك, كما قام بتوزيع استبانته استهدفت قياس إدراك المدقق في الكويت للمتطلبات المهنية في عملية التدقيق والخاصة بالمعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وبالمعايير الخاصة بقبول عملية التدقيق و التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق و تكوين الرأي و الأرقام المقارنة المعروضة و المعلومات الإضافية غير المدققة, ولتحليل نتائج الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المتعارف عليها مثل البرنامج الإحصائي ( SPSS ) لإجراء تحليل إحصائي للبيانات , كما تم استخدام اختبار ( كرونباخ ألفا) لاختبار ثبات أداة القياس, كما تم استخدام اختبار ( ANOVA ) لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

إنه وبالرغم من أن معايير التقرير المالي في كثير من الدول العربية تحتاج إلى تعديل وخاصة في دولة الكويت، إلا أنه توجد العديد من جوانب الاتفاق بين ما يتم عرضه من تقارير مالية على مواقع البنوك الكويتية، وبين ما يتم عرضه من تقارير مالية على مواقع البنوك العالمية، من حيث الخصائص الواجب توافرها في التقرير المالي الإلكتروني، أما أهم نتائج الدراسة الميدانية فقد تبين أن متوسط الفقرات العام للمتغيرات المتعلقة بقبول عملية التدقيق ومتغير التخطيط والتنفيذ ومتغير تكوين الرأي ومتغير الأرقام المقارنة المعروضة ومتغير المعلومات الإضافية غير المدققة جاءت جميعها أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) مما يعكس موافقة عينة الدراسة على هذه المتغيرات، أما أهم نتائج فرضيات الدراسة فقد توصل الباحث إلى أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية والبيانات المالية الملخصة، كما توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية والبيانات المالية الملخصة .

وقد خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى اقتراح بعض التوصيات منها :

قيام هيئة الأوراق المالية بالتنسيق مع جمعية المحاسبين الكويتية بإصدار معايير ودليل ينظم ويحكم عملية الإفصاح والتدقيق الإلكتروني للبنوك والشركات الكويتية وتطوير نظام الإفصاح المعمول به، كما تمت التوصية بتطبيق نموذج الإفصاح الإلكتروني المقترح، وذلك للمساعدة في تحديد نوعية القوائم المالية وغير المالية المفصح عنها على الإنترنت، كما يساعد في تحديد المعلومات التي تتعلق بأسلوب العرض والنشر الإلكتروني وذلك في حالة إجراء المقارنات والدراسات.

Abstract

**The Responsibility of Auditors for Executing Auditing Programs under Electronic Disclosure of Financial Statements and the Summarized Financial Data in the State of Kuwait**

Prepared by

**Basem Mmdoh Alenezi**

Supervised by

**Dr. Afaf Eshaq Abu Zerr**

This study aimed to study the auditor's responsibility for executing auditing programs within the electronic disclosure of the financial statements in the state of Kuwait through illustrating the auditor's responsibility in the state of Kuwait regarding the requirements of the international auditing Standard No (810), concerning auditing the summarized financial data. It also aimed to show the electronic disclosure level for the financial data and the information, and the non financial data for the Kuwaiti banks.

In order to achieve this, the researcher conducted an applied study on the Kuwaiti banks the number of these banks was nine, in order to evaluate the level of the electronic disclosure for those banks.

Also, the researcher conducted a field study through a questionnaire aiming to measure the auditor's perception in Kuwait about the professional requirement in the auditing process, with regard to the international principle for auditing the quality control issued by the international Federation

IFAC of the accountants and the specific principles to accept the auditing process, planning and implementing the auditing process, formulating, the opinion, and the presented comparative number and the additional audited information.

The researcher came to several results, most important of which are that the developed countries have set regulating principles for the process of using the electronic disclosure by the accounting boards, especially in America, Britain, and Canada, while the principles in many of the Arab countries need modification, especially in the state of Kuwait.

But there are many aspects of agreement between what is presented about the financial reports at the Kuwaiti banks, and the presented reports at the international banks, concerning the characteristics that should be available in the electronic financial report.

The most important results of the field study are that the items general mean for the variables regarding the acceptance of the auditing process, the implementation and planning variable, and the variable of opinion formation, the variable of the presented comparative numbers, unaudited additional information, all variables came greater than the mean of the measuring instrument (3) which reflects the study sample agreement on these variables.

At the end of the study the researcher suggested some recommendations, including: the Financial Securities Board should coordinate with the Kuwait Accountants Association by issuing principles and a guide to organize and to rule the disclosure process and the electronic auditing for the Kuwait banks and firms, and develop the present working disclosure system.

The researcher also recommended the application of the proposed electronic disclosure format in order to determine the quality of the financial and un-financial statements disclosed through the internet, and helping in determining data concerning the method of electronic publication and presentation in the case of conducting comparisons and studies.

## الفصل الأول مدخل إلى الدراسة

- 1/1 مقدمة
- 1/ 2 أهداف الدراسة
- 1/ 3 مشكلة الدراسة
- 1/ 4 عناصر المشكلة
- 1/ 5 فرضيات الدراسة
- 1/ 6 التعريفات الإجرائية
- 1/ 7 منهجية الدراسة
- 1/ 8 مجتمع الدراسة
- 1/ 9 عينة الدراسة
- 10/1 محددات الدراسة
- 1/ 11 الدراسات السابقة
- 1/ 12 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

## مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت

### 1/1 مقدمة

لقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات ومن خلال أشكالها العصرية والمتطورة والمتعددة في جعل كل من يرغب في دخول ركب الحضارة أن يبحث وينشئ مقومات وآليات تساعد في خوض هذا السباق، فقد قامت كثير من الشركات بإنشاء موقع لها على الشبكة الدولية ( الإنترنت ) تقوم من خلاله بالنشر- والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية وغير المالية وليكون همزة وصل بين الشركة وأصحاب المصالح ( القشي, 2003, ص 2 ), ورغم النشر الإلكتروني إلا أن عملية النشر الإلكتروني للقوائم لا تخلو من المشاكل فمصادقية القوائم المالية تشكل هاجساً لدى المستثمرين وأصحاب المصالح, والسبب في ذلك كما يرى ( أبو العزم, 2001 ) هو نشر- قوائم مالية غير خاضعة إلى فحص المدقق, والتي لم تعد وفق المعايير المحاسبية, كما أن بعض الشركات تعرض بيانات جزئية أو ملخصة تؤدي بقارئها إلى فهم خطأ نتيجة عدم رؤية تفاصيل القوائم المالية, كذلك فإن نشر- التقارير خارج مراقبة المدقق يؤدي إلى تغير مضمون القوائم أو القوائم لصالح إدارة الشركة ( عبد الوهاب, 2005 ), وأن البعض من الشركات يعرض بيانات إضافية لكنها غير رسمية ولم يتم تدقيقها ولا تتمتع بالمصادقية وذلك من وجهة نظر المستثمر وأصحاب المصالح لصعوبة تحديد مدى صحتها.

### 1 / 2 أهداف الدراسة

توجد العديد من الدراسات التي تبين أهمية النشر- والإفصاح الإلكتروني للقوائم والبيانات المالية وغير المالية , إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي توضح مسؤوليات المدقق عند أتباع الخطوات اللازمة في حال الإفصاح عن القوائم والبيانات المالية الملخصة إلكترونياً, لذلك كان الهدف من هذه الدراسة هو بيان مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة إلكترونياً وذلك عند قبول المهمة والتخطيط لها وتنفيذ وإعداد التقرير الخاص بها.



### 1/ 3 مشكلة الدراسة

تقوم العديد من الشركات في دول العالم المختلفة ومنها الشركات الكويتية بنشر قوائمها المالية في المواقع الخاصة بها على شبكة المعلومات العالمية مستفيدة بذلك من ميزة التكنولوجيا الحديثة والتي وفرت الجهد والوقت والتكلفة، ومع اتخاذ تلك الخطوة من قبل الشركات ظهرت العديد من التساؤلات حول مدى جودة الإفصاح الإلكتروني المصاحب لتلك القوائم المالية وذلك فيما يخص عدالتها ومصداقيتها ودور مدقق الحسابات في التعامل مع القوائم والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية، ذلك أن تقرير المدقق النهائي له الأثر على عملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في بيان مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والبيانات المالية الملخصة في دولة الكويت.

### 1/ 4 عناصر المشكلة

ويمكن الإجابة عن مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية :

1. ما هي مسؤولية مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية ؟
2. ما هي مسؤولية مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية ؟
3. ما هي مسؤولية مدقق الحسابات عند تكوين الرأي وإعداد التقرير لعملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية ؟
4. ما هي مسؤولية مدقق الحسابات عن الأرقام المقارنة المعروضة في القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية ؟
5. ما هي مسؤولية مدقق الحسابات عن المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة في القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية ؟

## 1/ 5 فرضيات الدراسة

1. لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية .
2. لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية .
3. لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند تكوين الرأي وإعداد التقرير لعملية تدقيق القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية.
4. لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن الأرقام المقارنة المعروضة في القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية .
5. لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة في القوائم المالية والبيانات المالية الملخصة الإلكترونية .
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضيات السابقة يعود إلى الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والخبرة العملية.

## 1/ 6 التعريفات الإجرائية

مدقق الحسابات : هو شخص مهني محايد ومستقل يتمتع بالكفاءة لإبداء رأيه حول عملية قياس وتبويب وعرض المعلومات والأحداث المالية التي تتم في المنشأة وذلك لبيان مدى التزام المنشأة بالمبادئ والمعايير المحاسبية عند قياس وتبويب وعرض تلك المعلومات.

برامج التدقيق : هي برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في عمله وتقسّم إلى برامج تدقيق خاصة، وهي تهدف إلى القيام ببعض مهام التدقيق بما يتوافق ونظام العميل ويتم إعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال، و برامج تدقيق عامة، وهي التي لا تخص عميل بعينه وإنما تعد بشكل عام، وقد تستخدم في العديد من التطبيقات.

الإفصاح الإلكتروني : هو قيام الشركة بنشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها في الموقع الإلكتروني للشركة وفقاً لمتطلبات المعايير والقوانين والأنظمة.

قبول عملية التدقيق : موافقة المدقق على القيام بتدقيق البيانات المالية, وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.

التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق : هي الخطة والإجراءات التي توضع من قبل المدقق بهدف مساعدة المدقق في الحصول على الأدلة والقرائن المتعلقة بعملية التدقيق.

تكوين الرأي : وهو أن يبدي المدقق رأيه في القوائم المالية بصدق وعدالة حول ما تتضمنه من معلومات.

البيانات المالية الملخصة: هي معلومات مالية ملخصة مشتقة من بيانات مالية وتحتوي على تفاصيل أقل من البيانات المالية وتقدم عرضاً منظماً متسقاً مع ذلك الذي توفره البيانات المالية الخاصة بموارد المنشأة أو التزاماتها في فترة محددة من الزمن أو التغيرات فيها لمدة من الوقت

#### 1 / 7 منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لملاءمته مع أهداف الدراسة الحالية، حيث إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في دولة الكويت، وبناء على ذلك قام الباحث باعتماد الأساليب التالية:

#### 1 - الأسلوب النظري

تم استخدام المراجع المتعددة لتغطية هذا الجانب منها الكتب والمقالات وكذلك الإستعانة بأحدث الدراسات العلمية المنشورة في الدوريات المختلفة والمتعلقة بهذا المجال، كما تمّت الاستعانة بالإنترنت للحصول على أحدث الدراسات والأبحاث حول موضوع الإفصاح الإلكتروني.

#### 2- الأسلوب الميداني

قام الباحث بتطوير استبانته تقيس متغيرات الدراسة، وتشمل مجموعة من الأسئلة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المتخصص والمعروف بالرمز الإحصائية الجاهزة (SPSS).

## 8/ 1 محددات الدراسة

نظراً لحدثة موضوع الدراسة وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت فلم يجد الباحث كثيراً فيما يتعلق بالدراسات والبحوث السابقة التي تتناول موضوع الإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت، كما أنه وبسبب عدم وجود تشریح ينظم عملية النشر— الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية للشركات والبنوك الكويتية على مواقعها الإلكترونية فقد واجه الباحث بعض الصعوبات في عملية تقييم مواقع البنوك الكويتية وذلك فيما يتعلق بالنشر— الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية.

## 9/ 1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 451 مدققاً حسب إحصائية دليل مراقبي الحسابات ومكاتب مراقبي المحاسبة في دولة الكويت، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (2006).

## 10/ 1 عينة الدراسة

كما بلغ حجم العينة 208 مدققين قام الباحث بتوزيع الاستبانة على العينة وقد تم استلام 129 استبانة صالحة للتحليل.

## 11/ 1 الدراسات السابقة

### الدراسات العربية

1 - دراسة ( حمدونه و حمدان , 2007 ) بعنوان: " مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ( التدقيق الإلكتروني ) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"، هدفت الدراسة إلى بيان التدقيق الإلكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيون تكنولوجيا المعلومات وتقويم مدى الاستخدام له في مختلف مجالات وأنشطة التدقيق من حيث : التخطيط و الرقابة و التوثيق وأثر التدقيق الإلكتروني على جودة الأدلة .

وأظهرت نتائج الدراسة أن المدققين في فلسطين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد دون المتوسط , كما أظهرت الدراسة أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساعد في تحسين جودة أدلة التدقيق .

2 - دراسة (المليجي , 2004) بعنوان: " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة التقرير المالي الإلكتروني : دراسة اختباريه في المملكة العربية السعودية", هدفت الدراسة إلى تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني للشركات, والبنوك العاملة في المملكة بصفة خاصة ووضع إطار للمعايير الواجب توافرها في ذلك التقرير. وقد توصلت الدراسة إلى الآتي :

1 - لا يتضمن التقرير المالي الإلكتروني لجميع البنوك العاملة في المملكة معايير الجودة الواجب توافرها في التقرير المالي الإلكتروني.

2 - لا توجد اختلافات جوهرية بين أنواع التقارير المالية التي تعرضها البنوك العاملة في المملكة على شبكة الإنترنت.

3- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك ذات الجودة في تقريرها المالي الإلكتروني وتلك التي ليس لها جودة ترجع إلى الحجم.

3 - دراسة ( توفيق و حنا, 2003) بعنوان : " تقييم مدى الحاجة إلى معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن الأعمال المصرفية المتعلقة بالعمليات المرتبطة بوسائل دفع إلكترونية دراسة اختبارية", هدفت الدراسة إلى اقتراح ما يلزم لصياغة معيار محاسبي مصري يتعلق بالإفصاح في تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً عن العمليات المصرفية المتعلقة بالدفع بنقود إلكترونية وعمليات البنك الفوري, وقد تم استخدام الدراسة الاختبارية لدراسة فرضيات الدراسة بشأن معنوية المتغيرات المفصلة والمميزة في مجالين فقط هما: استخدام أنظمة البنك الفوري للتجارة الإلكترونية المصرفية والتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال و الإفصاح الإلكتروني بالقطاع المصرفي المصري, وقد أظهرت الدراسة أنه لا تتوافر حالياً أية معايير محاسبية دولية ولا محلية لتنظيم عملية القياس والإفصاح للعمليات المحاسبية التي تتم بوسائل دفع الكترونية, وذلك باستثناء المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 91 الصادر عام 1986 والذي أقتصر فقط على معايير المحاسبة وباختصار شديد على نفقات بطاقات الائتمان, وأن هناك اتجاهها متزايداً لكل من الطلب والعرض على التقرير المالي الإلكتروني ( لأغراض العرض والإفصاح المحاسبي العام )

4 - دراسة (توفيق , 2002 ) بعنوان: "مدى الحاجة إلى تنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية", هدفت الدراسة إلى التعريف بالتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال ومقوماته وتقييم مدى استخدامه لنشر- المعلومات المالية وغير المالية على شبكة الإنترنت من جانب وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر- وتم ذلك من خلال ما عرضته مواقع تلك البنوك على الشبكة, وتم إجراء دراسة اختباريه للفروق بين المتغيرات المحاسبية الممثلة لخصائص البنوك المستخدمة وغير المستخدمة للتوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال وللمتغيرات المفسرة لوحدات البنوك المستخدمة لهذا التوزيع ( النشر- ) المعاصر, وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التقرير المالي الإلكتروني يستخدم حالياً بشكل اختياري على المستوى المحلي والدولي كما أن هناك اتجاهاً متزايداً لكل من الطلب والعرض على التقرير المعاصر وهذا بدوره يفرض الحاجة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توفير قدر مناسب من توثيق هذا التقرير من جانب المهنة, وفي ظل عصر- الإنترنت يتعين على الأجهزة المعنية المحلية والدولية تنظيم السياسة المحاسبية, ووضع الضوابط المناسبة والضرورية لتنظيمه.

الدراسات الأجنبية

5 - دراسة ( Khan, 2006 ) بعنوان: "Financial Reporting Disclosure on the Internet: An International Perspective", أي "الإفصاح عن التقارير المالية على الإنترنت من منظور دولي", وقد هدفت الدراسة إلى التقصي- عن العناصر المختلفة لسبل العمل والتطبيق على الإنترنت, في ضوء أطر العمل الوطنية والعالمية التي تلقي الضوء على المستوى الأدنى للإفصاح المستلزم من الشركات, وقد تم التقصي- عن الإفصاح الحقيقي من قبل الشركات من أجل مقارنته مع الإفصاح المالي الوارد على الشبكة, وقد تم تصنيف العناصر المالية إلى: عناصر ذات مسؤولية اجتماعية, وتقارير تدقيق الحسابات, حيث تم اختيار عينة من (177) شركة مقسمة إلى أربع مجموعات فرعية وهي الفنادق و شركات متنوعة, وشركات دولية مدرجة في سوق نيويورك للأسهم, وشركات متعددة الجنسيات مدرجة في سوق لندن للأسهم, ثم تم القيام بالتحري حول مواقع الشركات فيما يتعلق بالتقارير المالية المعروضة على الإنترنت. وبالنسبة للشركات التي ليست لديها مواقع أساسية, فقد تم عمل تحريات أخرى لمعرفة فيما

إذا كان تم تزويد المواقع الأخرى بالمعلومات الثانوية، وقد كان من نتائج الدراسة ما يلي:

1- وجد أن (82) شركة من الشركات كان لديها تقارير سنوية على مواقعها وأن (7) شركات كان لها نتائج مؤقتة فقط.

2- فيما يتعلق بتبني الإنترنت لأغراض العرض المالي، وجد أن (33) شركة لم يكن لديها معلومات مالية على مواقع الشبكة، وأن (55) شركة لم يكن لديها تقارير سنوية على الشبكة لأنه لم تكن لديها مواقع على الشبكة.

3- وجد أن (67%) من الشركات كان لديها نوع من المعلومات المالية على مواقعها.

6 - دراسة (Kelton , 2006) بعنوان "Internet Financial Reporting : The Effects of Hyperlinks and Irrelevant Information on Investor Judgments" , أي " التقارير المالية على الإنترنت : آثار الروابط والمعلومات غير ذات العلاقة على قرارات المستثمر "، هدفت الدراسة إلى معرفة نوع المعلومات المقدمة وتأثيرها على قرارات المستثمر وبشكل خاص مقارنة عمليات إفصاح الشركة عن المعلومات المالية على الإنترنت عن طريق الروابط بالموقع مع الإفصاح التقليدي والتي قد تؤدي إلى عدم وضوح المعلومات عند المستثمر حيث يجب عليه القيام بمهام متعددة في وقت واحد بما في ذلك التنقل من خلال النظام والقراءة والفهم وتحليل المعلومات، مما يؤدي إلى اكتساب المستثمرين غير المهنيين معلومات أقل، ويجعل القرارات غير دقيقة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يجب الاهتمام بالدليل الخاص بالمحددات القياسية حتى لو كانت الشركات قادرة على تخفيف تأثير القوائم المالية المدققة بالأنواع الأخرى من عمليات الإفصاح المالي، كما توجد تعليمات محدودة حالياً بالنسبة إلى محتوى مواقع الويب المتعلقة بالشركات وبالنسبة إلى مسؤوليات المدققين لمراجعة عمليات إفصاح الويب.

7 - دراسة ( Momany and Al-Shorman , 2006 ) بعنوان: "Web- Based Voluntary Financial Reporting of Jordanian Companies" , أي " الإبلاغ المالي الاختياري المعتمد على الإنترنت للشركات الأردنية " هدفت هذه الدراسة إلى التحري عن مدى إعداد الإبلاغ المالي على الإنترنت للشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان للأسهم لعام 2004.

تناولت الدراسة القلق المتزايد من قضية استخدام الإنترنت للنشر المالي، وقد قام الباحثان بإجراء مسح على مواقع الشبكة العنكبوتية الخاصة بالشركات وجدا أن ( 45 % ) من الشركات لها مواقع إلكترونية، بينما ( 70 % ) من مواقع الإلكترونيات للشركات يتم فيها الإفصاح عن المعلومات المالية فقط و ( 30 % ) من مواقع الشركات لا تفصح عن أية معلومات مالية، علاوة على ذلك صنفت الشركات التي تفصح عن معلومات مالية إلى ثلاثة أصناف كالتالي :

(31.5%) منها لها مجموعة من التقارير الشاملة للبيانات المالية، (15.8%) منها تفصح عن بيانات مالية جزئية ، ( 52.7 % ) تفصح عن الأمور المهمة في التقارير المالية .

8 - دراسة (Al-Htaybat, 2005) بعنوان: "Financial Disclosure Practice: Theoretical Foundation, and An Empirical Investigation Jordanian Printed and Internet Formats"، أي " أنشطة الإفصاح المالي: النظرية المؤسسية واستقصاء التجربة الأردنية في المطبوعات والتصميمات على شبكة الإنترنت"، هدفت هذه الدراسة إلى الأطلاع عن الإفصاح المالي على الإنترنت، وعلى المواد المطبوعة في الأردن، حيث قاست هذه الدراسة مدى ممارسات الشركات الأردنية للإفصاح المالي قبل وبعد توسع متطلبات الإفصاح عام 1998، وبعد وجود التطورات التكنولوجية الجديدة عام 2000. تقارن هذه الدراسة مستوى الإفصاح المالي في (51) شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان للأسهم بين عامي (1997-2002). وقد أظهرت النتائج أن المستوى الإجمالي للإفصاح المالي من قبل الشركات الأردنية الصناعية تحسن بعد تقديم متطلبات الإفصاح الإلزامي في عام 1998. مع ذلك لم تستجب هذه الشركات بالكامل لمتطلبات الإفصاح في عام 2002، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت مستوى كبيراً من المعلومات الاختيارية في خلال هذه الفترة وازداد متوسط المستوى للإفصاح الاختياري في عام 2002. كما أظهرت النتائج أن الشركات الأردنية لم تستغل بعد إمكانات الإنترنت في الإفصاح المالي ، وأن حجم الشركة كان له تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح المالي على الإنترنت.

9 - دراسة (Lymer and Debreceeny, 2003) بعنوان: "The Auditor and Corporate Reporting on the Internet: Challenges and Institutional Responses" أي " المدقق وتقرير الشركة على الإنترنت : تحديات واستجابات المؤسسة"، هدفت الدراسة إلى استعراض التوجيهات التي قدمتها الهيئات المهنية ومعايير تدقيق الحسابات



وقد وجدت الدراسة أنه على الرغم من الاعتراف من جانب مختلف الهيئات التابعة لمعايير التدقيق إلى الحاجة إلى مزيد من التوجيه لمُدققي الحسابات عن الآثار المترتبة على شبكة الإنترنت وتقديم التقارير المالية , إلا أن التصريحات الفعلية التي تحققت حتى الآن من جانب مختلف الهيئات الحكومية في جميع أنحاء العالم تعجز إلى حد كبير عن التصدي للتحديات التي تنشأ عن الحاضر والمستقبل للإفصاح عن التقارير عن طريق تكنولوجيا الإنترنت, وتشير النتائج بوجه خاص إلى القصور المتعلق بالطريقة التي يتفاعل بها المستخدم مع شبكة الإنترنت والتقارير المالية على الشبكة والآثار المترتبة على هذا التفاعل .

#### 12/1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تبين من خلال البحث بأن هناك ندرة في الدراسات المحاسبية فيما يتعلق بالعلاقة بين مدقق الحسابات الخارجي والإفصاح الإلكتروني للشركات , بناء على ذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول بيان مسؤولية المدقق عن برامج التدقيق للقوائم والبيانات المالية الملخصة في ظل الإفصاح الإلكتروني بالاستناد إلى معايير التدقيق الدولية والواقع الفعلي المطبق في الشركات وهي التي لم تشر- إليه أية من الدراسات السابقة.

## الفصل الثاني

### الإفصاح الإلكتروني و مسؤولية المدقق والبيانات المالية الملخصة

1/ 2 المقدمة

2/ 2 مفهوم الإفصاح الإلكتروني

3/ 2 نشأة الإفصاح المالي الإلكتروني

4/ 2 مزايا ومخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

5/ 2 استخدام الإنترنت في الإفصاح عن القوائم المالية

6/ 2 طرق الإفصاح المالي للقوائم والبيانات المالية المعروضة على شبكة الإنترنت

7/ 2 التقرير المالي على الإنترنت من وجهة نظر الهيئات المحاسبية

8/ 2 العوامل المؤثرة في نوعية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً

9/ 2 تجارب الدول النامية مع الإفصاح الإلكتروني

10 / 2 ممارسات الإفصاح الإلكتروني في الدول المتقدمة

11/ 2 التدقيق وتكنولوجيا المعلومات

12 / 2 برامج التدقيق

13 / 2 أساليب التدقيق الإلكتروني

14 / 2 مسؤوليات المدقق تجاه برامج الحاسوب

15 / 2 إجراءات الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات

16/ 2 البيانات المالية الملخصة

فرضت البيئة الديناميكية السريعة على الشركات ضرورة تبني إستراتيجية متطورة للإفصاح عن القوائم المحاسبية والتي يمكن من خلالها أن توفر للشركات العديد من المزايا التنافسية، حيث قامت العديد من الشركات بإنشاء مواقع لها على الشبكة العنكبوتية بهدف النشر- والإفصاح عن معلوماتها المتنوعة إلكترونياً إلى قطاع واسع من المتصلين بالشبكة، وقد أتاحت التكنولوجيا للشركات سرعة نقل القوائم لعدد كبير من المتصلين بالشبكة كما أتاحت لها من خلال ما تقوم بنشره من قوائم مالية فرصة دعم علاقاتها مع المستثمرين وأصحاب المصالح ( توفيق، 2002، 246 )، وسيقوم الباحث بعرض الأساليب التي طورت من خلالها الشركات أسلوب الإفصاح عن بياناتها المالية وغير المالية.

## 2/ مفهوم الإفصاح الإلكتروني

هناك عدة تعاريف تبين مفهوم الإفصاح الإلكتروني وهناك الكثير من الباحثين عرف ووضح معنى الإفصاح الإلكتروني، وبالرغم من عدم الاتفاق على تعريف واضح من قبل الباحثين لهذا المصطلح إلا أن جميع التعاريف متشابهة مع بعضها بعضاً، فقد عرف (توفيق، 2004، ص13) الإفصاح الإلكتروني بأنه " قيام المنشأة بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية والدورية (ربع السنوية)، الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية كحد أدنى، وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المستخدمة وتقرير المدقق في موقعها على الشبكة العنكبوتية، وذلك بنمط العرض المباشر على الشاشة، أو بنمط إنزال الملفات على الحاسب المتصل بالشبكة بنمط PDF ". وعرف الباحثان Budisusetyo and ( Almilja,2008,p.5 ) الإفصاح الإلكتروني بأنه قيام الشركات في جميع أنحاء العالم بنشر القوائم المالية وغير المالية على شبكة الإنترنت مما يتيح لمستخدمي القوائم إمكانية البحث في القوائم وتحليلها وتنزيلها بتكلفة منخفضة وفي وقت مناسب.

## 3/2 نشأة الإفصاح المالي الإلكتروني على الإنترنت

على الرغم من أن عمر تكنولوجيا الإنترنت قد يكون أكثر من ثلاثين عاماً إلا أن عهد الشركات بالإنترنت لم يكن بالعهد القديم (Lymer, 1999, P. 290) ، فقد اتجهت الشركات ومنذ عهد قريب إلى استخدام خدمة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، وكان السبب وراء ذلك بأن تلك الشبكة الإلكترونية قد انتشرت في جميع دول العالم وبشكل سريع بوساطتها يمكن للشركات تسويق وبيع منتجاتها والوصول إلى المستهلك أينما كان وبتكلفة قليلة ( القشي، 2003، ص. 2 ).

و في البداية كانت تستخدم الشركات مواقعها من أجل التسويق والإعلان, ثم توسعت بطريقة سريعة وقامت بإدخال أنشطة أخرى مثل نشر التقارير المالية السنوية, وقد كان ذلك في منتصف عام 1990 (Lymer, 1997, pg.3) , لقد كان الدافع وراء استخدام الشركات للإنترنت في نشر معلوماتها هو تخفيض تكلفة ووقت نشر وتوزيع المعلومات والاتصال بمستخدمين للمعلومات غير معروفين من قبل، وتدعيم ممارسات الإفصاح التقليدية بالإفصاحات الإلكترونية, وزيادة كمية ونوعية القوائم المفصح عنها، وتحسين فرص الوصول إلى المستثمرين المختلفين (FASB, 2000 P39).

## 2/ 4 مزايا و مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

توجد العديد من المزايا والمخاطر المتعلقة بالإفصاح عن القوائم المالية على الإنترنت ومنها ما أوردها ( يوسف , 2007 ) كما يلي :

أولاً : مزايا الإفصاح الإلكتروني

- 1 - وصول البيانات إلى قاعدة كبيرة من المستثمرين والأصحاب عن طريق المواقع الإلكترونية .
- 2 - تعمل لغة التقرير المالي على الإنترنت كبرنامج مستقل وطريقة منتظمة قابلة للامتداد لتبادل القوائم ويمكن استخدامها بشكل مستقل أو بإدخالها إلى تطبيقات الحاسب الآلي.
- 3 - تمكن من الربط بين أجزاء أو عناصر المعلومات الملائمة للتقرير المالي, بشكل يؤدي إلى إيجاد نظام يمكن من تجميع القوائم لأغراض إعداد التقارير المالية بكفاءة وفعالية, مما يؤدي إلى إيجاد تنوع واسع في التقارير المالية المؤتمتة.
- 4 - تتضمن هذه التكنولوجيا إمكانات تصنيف للمعلومات المالية بشكل يسمح بإمكانية إجراء المقارنات عمودياً وأفقياً.
- 5 - توصيل المعلومات في وقت ملائم يتناسب مع تطورات التجارة الإلكترونية والاستثمار المباشر.
- 6 - اعتبارات تكاليفية إذ تؤدي إلى تخفيض تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية.

ثانياً : مخاطر الإفصاح الإلكتروني وهي

هناك نوعان من مخاطر الإفصاح الإلكتروني هما :

(أ) نوع متعلق بالشركة

1 - عيوب أمن المعلومات , ودخول أشخاص غير مصرح لهم للنظام الخاص بالشركة .

2 - عيوب تغيير محتويات القوائم المعروضة على موقع الشركة الإلكتروني .

(ب) نوع متعلق بالمستخدم

1 - عدم التحقق من هوية الشركة إذا لم تكن معروفة في السابق .

2 - عيوب متعلقة بخصوصية وأمن القوائم .

5/2 استخدام الإنترنت في الإفصاح عن القوائم المالية

إن متوسط نسبة استخدام الشركات العالمية لشبكة الإنترنت من أجل العرض والإفصاح عن القوائم المالية قد بلغت 70% بحسب دراسة (Khan .2005.p5), وفي دراسة أجريت على خمس دول متقدمة في مجال استخدام الإنترنت في الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية وهي : الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و كندا و استراليا و هونكونغ وجد أن 100 % من شركات العينة التي تمت دراستها في هذه الدول لديها مواقع تضم القسم الخاص بالعلاقة مع المستثمرين كما تضم المواقع القوائم المالية وغير المالية, مما يدل على الأهمية التي توليها هذه الدول لخدمة الإنترنت, وذلك لدعم علاقاتها مع المستثمرين ( Allam and Lymer,2003,p.172 ) , كما أفادت البرتغال من التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات وقامت باستخدام مزايا الإنترنت وذلك في الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية على مواقعها (Rodrigues and Menezes , 2002 , p.2), وعلى صعيد دول أوروبا الشرقية فقد بين ( Victoria and Nicoleta , p.983 ) أن دول مثل التشيك و بولندا و هنغاريا و استونيا و لتوانيا تستخدم الإنترنت في الإفصاح عن القوائم المالية كما تفصح عن السياسات البيئية والاجتماعية,

أما على مستوى الدول العربية وعلى سبيل المثل الأردن تستخدم الشركات الانترنت وسيلة للإفصاح المالي بشكل واضح ولكن ما يزال هذا الاستخدام لا يتواءم مع الإمكانيات والمزايا المتوافرة في الإنترنت والتي تعتبر وسيلة للإفصاح المالي بين الشركات (الهروط و الحطيبات , 2008 ) .

2/ 6 طرق الإفصاح المالي للقوائم والبيانات المالية المعروضة على شبكة الإنترنت  
يتم الإفصاح المالي للقوائم والتقارير المالية على شبكة الإنترنت بأحد الأساليب التالية كما بينها (عبدالوهاب, 2005, ص ص15، 16).

#### 1- استخدام الجداول الإلكترونية .

قامت بعض المنظمات بعرض القوائم المالية الخاصة بها على شكل جداول إلكترونية باستخدام برامج متعددة منها برنامج EXCEL، حيث يسهل على المستخدم تحميل الملف الذي يحتوي على التقرير والقوائم المالية على جهاز الحاسب الخاص به، ثم يعمل على إجراء التحليلات اللازمة عليها دون الحاجة إلى إعادة تغذية الحاسب بالقوائم مرة أخرى، وهذا الأسلوب في عرض التقارير المالية يختصر الكثير من الوقت الخاص بالمحللين الماليين، وبالتالي يحصلون على مزايا جديدة لا تستطيع أن تقدمه التقارير المالية في صورتها التقليدية.

#### 2- استخدام العرض الحركي للقوائم والتقارير المالية: Powerpoint Program

قامت بعض المنظمات في الدول المتقدمة بعرض ملخص لقوائمها المالية، وكذلك عرض أهم النتائج والمؤشرات المالية وبعض القوائم غير المالية من خلال برنامج العرض حيث يسهل على المستخدمين تحميل الملف بكامله من موقع المنظمة على الإنترنت إلى جهاز الحاسب، كما تعمل بعض المنظمات بإضافة تحليل صوتي مصاحب للعرض الحركي يشرح القوائم المالية الواردة بالتقرير، الأمر الذي ييسر على غير المتخصصين فهم النتائج.

### 3- العرض عن طريق الفيديو : Video Clips

لتحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في المنظمة، تقوم بعض المنظمات في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي، لأن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية.

وقد أشار ( المليجي , 2004 , ص.7 ) إلى أن الوحدة المحاسبية تطبق الإفصاح عن القوائم المالية إذا كان لديها موقع على الانترنت يتضمن واحد على الأقل مما يلي:

1 - القوائم المالية السنوية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتقرير المدقق .

2 - تقارير مالية مرحلية تمثل الحد الأدنى لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الفترية كما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية .

3 - وجود روابط بالقوائم في أي مكان آخر بشبكة الانترنت .

#### 7/2 التقرير المالي على الإنترنت من وجهة نظر الهيئات المحاسبية

لقد كان للانتشار الإلكتروني المتزايد للقوائم المالية على شبكة الانترنت أثرٌ واضح في تفعيل وتنشيط دور الهيئات المحاسبية المحلية والدولية من أجل تعديل القوانين والمعايير المحاسبية اللازمة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ( المليجي , 2004 , ص.2 )، ولقد أشار (توفيق، 2002، ص278) إلى أهم ما توصلت إليه الهيئات المحاسبية الدولية عن طريق عرض مشروع مجلس معايير المحاسبة المالية ومشروع اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية كما يلي :

(أ) - المشروع البحثي بشأن تقارير الأعمال : التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال Business (Reporting Research Project, 2000) الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في مطلع 2000 ويتضمن هذا المشروع بإيجاز ما يلي:

1 - مقدمة الممارسات المميزة الراهنة للإنترنت في مجالات التوزيع الإلكتروني (الإفصاح الإلكتروني للمعلومات) .

2 - محتويات مواقع الويب الراهنة بشأن التقارير المالية وغير المالية وتقارير الأعمال للمنشآت الأمريكية وغير الأمريكية .

3 - المنشآت كمزود للمعلومات لقطاعات المقرضين والمستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين بتكلفة محدودة أو بدون تكلفة .

4 - نتائج المقابلات مع بعض الشركات بشأن أهداف استخدام الإنترنت.

5 - دور المنشآت على شبكة الإنترنت و التي تقدم معلومات وخدمات للمستثمرين.

هذا وقد طرح المشروع عدة أسئلة منها :

1 - هل تكلفة توفير المعلومات إلكترونياً سيتناسب مع زيادة الرقابة على عرض المعلومات إلكترونياً ؟

2 - القضايا المتعلقة بالمشروعيه والأمن والمخاطر وغيرها .

و لم يتطرق المشروع بشكل مباشر إلى تنظيم التوزيع الإلكتروني (الإفصاح الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال من خلال إصدار المعايير المحاسبية).

(ب) - مشروع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC الذي أصدرته في نهاية عام 1999 ويتضمن ما يلي

: 1 - المقدمة وتشمل النمو الكبير في مواقع الويب للتقرير المالي للشركات المساهمة إلكترونياً.

2 - أمثلة وتشمل على تقرير كامل لموقف التقرير المالي الراهن على شبكة الإنترنت على المستوى العالمي من خلال مسح لعدد 660 شركة مساهمة في 22 دولة.

3 - بيانات التقرير المالي الإلكتروني طبقاً لمتطلبات العرض التي تتطلبها بعض الدول مثل الولايات المتحدة وكندا.

4 - الاعتبارات العامة الواجب أخذها في الحسبان عند بناء معايير محاسبية دولية من حيث الشكل والمحتويات من جانب لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتنظيم استخدام مواقع الويب في التقرير المالي.



وتتضمن هذه الاعتبارات بالنسبة للتقارير المالية على الإنترنت ما يلي :

أ - المبادئ

ب - العرض والإفصاح

ج - عدم التعارض مع الأوضاع والمعايير المحلية

د - رفع مستوى جودة التقرير المالي

هـ - تاريخ التقارير المالية المعروضة إلكترونياً (خاصية التوقيت الملائم)

ز - الأمن (التوثيق , السرية)

2/ 8 العوامل المؤثرة على نوعية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً

تعرضت الأدبيات المحاسبية إلى العوامل التي لها أثر على نوعية وأسلوب القوائم المفصح عنها على الشبكة العنكبوتية وتشمل بعض هذه العوامل الخصائص المرتبطة بالشركات مثل :

1 - حجم الشركة

لقد اتضح أن هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم المنشأة ممثلاً بالقيمة السوقية لأصولها وبين نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت ( عبد المنعم , 2005 ) و أن حجم الشركة له دور بارز وفعال في التأثير على نوعية وأسلوب عرض المعلومات المالية وغير المالية في المواقع الإلكترونية للشركة حيث أظهرت دراسة ( Lopes and Rodrigues, 2007 ) وجود علاقة معنوية بين حجم الشركات والإفصاح عن التقارير المالية على الإنترنت ويرى الباحث أن هذا الأمر يعزى إلى أن الشركات الأكبر حجماً تملك قدرات مالية وإدارية تساعد على استيعاب إقامة المواقع وصيانتها كما أنه كلما زاد حجم الشركة زادت عليها الضغوط السياسية والاجتماعية وبالتالي تظهر الحاجة الماسة إلى الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة . ويمكن أن يقاس حجم الشركة باستخدام أكثر من مؤشر ومن أشهرها إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (Owusu- Ansah, 2000 , pp.241,254 ) .

## 2 - ربحية الشركة

إن الشركات التي تحقق أرباحاً أكثر من الشركات المنافسة يكون لديها الحافز في التوسع في الإفصاح وتقديم معلومات إضافية لتبرز تميزها عن الشركات المنافسة (Marston and Polei, 2004) , كما أن الشركات التي تمنى بالخسائر لديها الرغبة في تأخير الإعلان عن الأنباء السيئة للتخفيف من تبعات هذه الأنباء على المستثمرين وكذلك لحاجتها إلى مزيد من الوقت لإجراء مفاوضات مع الدائنين للخروج بأفضل الصيغ الملائمة لوضع الشركة ( الجبر , 2006 ) ويرى الباحث أن تقنية الإنترنت تقدم خدمة متميزة للشركات الرابحة لتحقيق المزيد من الإفصاح من حيث نوعية وأسلوب العرض وذلك من خلال الإفصاح الإلكتروني

## 3 - مديونية الشركة

أن زيادة مديونية الشركة قد تكون عائقاً أمام التوسع في الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية والسبب في ذلك أن تمويل الشركة يكون من الدائنين وبالتالي لا توجد حاجة ملحة إلى التوسع في الإفصاح, كما يؤدي الخوف من الفشل والتعثر المالي إلى عدم الحاجة إلى الإفصاح الاختياري والذي من صورته الإفصاح الإلكتروني (Lopes and Rodrigues, 2007 , pp.25,56), ويرى بعض الباحثين أن التوسع في الإفصاح الاختياري يساعد على تخفيض تكلفة الديون عند طلب الاقتراض كما يساهم في طمأنة الدائنين ويمكنهم من تقويم أداء الشركة (Bollen et al., 2006) .

## 2 / 9 تجارب الدول النامية مع الإفصاح الإلكتروني

### 1 - مصر

في دراسة ( توفيق , 2002 ) قام الباحث ببيان مدى قيام وحدات القطاع المصرفي العاملة في مصر— باستخدام النشر أو الإفصاح عن معلوماتها إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت, وذلك عن طريق تصنيف جميع البنوك العاملة في مصر— باستثناء البنك المركزي المصري وتم التصنيف على أساس مدى وجود مواقع لهذه البنوك على الشبكة تعرض معلومات مالية وغير المالية , إتضح من خلال الدراسة أن 19 بنكاً عاملاً في مصر— لها مواقع على الشبكة تعرض تقارير الأعمال, وذلك من بين 58 بنكاً شملتهم الدراسة, وأن البنوك تستخدم التقرير المالي الإلكتروني على وجه التحديد في العرض والإفصاح المحاسبي .

في دراسة ( Al-Shorman and Momany , 2006 ) تطرق الباحثان إلى معرفة مدى قيام الشركات الأردنية بالإفصاح الطوعي للتقارير المالية على الإنترنت, وذلك من خلال تسليط الضوء على التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان لسنة 2004 و كان الدافع من الدراسة هو النظر في استخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح عن التقارير المالية من قبل الشركات الأردنية وبعد عمل مسح على الإنترنت لعدد 60 شركة لها مواقع على الانترنت أظهر المسح وجود تفاوت بين النسب, فوجد أن 45 % من الشركات الأردنية لها مواقع على الإنترنت, 70 % من الشركات الأردنية تفصح عن المعلومات المالية على الموقع , وهناك فقط 30 % من الشركات الأردنية ليس لديها معلومات مالية, تأثير الانترنت كان واضحاً على الشركات الأردنية فقد أفصح جزء كبير من الشركات عن المعلومات في الوقت المناسب, كما قدم البعض معلومات مالية تاريخية تعود إلى سنوات سابقة , في الدراسة وجد أن الشركات التي تفصح عن التقارير المالية المتعلقة بها هي أكثر قوة من الشركات التي لا تفصح عن المعلومات المالية.

## 3 - السعودية

في دراسة ( Alnodel and Hussainey , 2006 ) في المملكة العربية السعودية قام الباحثان بقياس مدى التزام الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية بالإفصاح عن بنود حاكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي, وذلك عن طريق تحليل محتوى المواقع الإلكترونية لهذه الشركات وجد الباحثان أن غالبية الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودية تستخدم الإنترنت كوسيلة للإفصاح عن المعلومات اختياريًا وذلك بهدف توصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها, ووجد الباحثان أيضاً أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يتغير بتغير القطاع حيث إن قطاع البنوك يوجد به أعلى مستوى للإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المرتبطة بحاكمة الشركات مقارنة بالقطاعات الأخرى

## 4 - اندونيسيا

في اندونيسيا هناك تباين في ممارسات الإفصاح عن التقارير المالية على الإنترنت من قبل البنوك التي شملتها عينة دراسة الباحثين ( Almilialia and Budisusetyo, 2008 ) حيث تبين أن معظم البنوك لا تستفيد بشكل كامل من التقنيات الخاصة بالحاسب الآلي, حيث تسمح بعض البنوك بتحميل القوائم المالية بينما لا تسمح البنوك الأخرى بتحميل القوائم في نفس الوقت ,

يعلل الباحثان هذا التباين أن الحكومة الاندونيسية لا تفرض على الشركات وغيرها في البورصة أن تقوم بنشر المعلومات المالية على الإنترنت.

5 - بنجلاديش

يعتبر الإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية جديداً نسبياً في بنجلاديش، ولذلك توجد ندره في الدراسات المتعلقة بهذا البلد، لذلك بينت إحدى الدراسات أن إفصاح الشركات كان في البداية يقتصر على المعلومات وفي معظمها معلومات غير مالية، ومع التطور السريع لسوق الأوراق المالية في بنجلاديش أصبحت المعلومات المالية جزءاً لا يتجزأ من محتويات مواقع الشركات في السنوات الأخيرة ( Khan al et , p.1 ).

## 10/ 2 ممارسات الإفصاح الإلكتروني في الدول المتقدمة

من خلال بعض الدراسات يسلط الباحث الضوء على ممارسات الإفصاح الإلكتروني في بعض من الدول المتقدمة كما يلي:

1 - في عينة مكونة من 95 شركة أمريكية و 85 شركة بريطانية و 76 شركة ألمانية، توصل كل من ( Westarp et al., 1999 ) إلى أن 91 شركة أمريكية و 72 شركة بريطانية و 71 شركة ألمانية تقوم بالإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية على الإنترنت .

2 - وقام كل من ( Lymer and Tallberg, 1997 ) بدراسة الشركات التي تقوم بالإفصاح الإلكتروني عن تقاريرها المالية في كل من المملكة المتحدة وفرنلندا ومن خلال العينة التي شملت 50 شركة بريطانية و 72 شركة فنلندية، وجدت الدراسة أن 46 شركة بريطانية و 65 شركة فنلندية تملك مواقع الكترونية تقوم بالإفصاح عن كل أو أجزاء من التقارير المالية

3 - في دراسة قام بها ( Pervan, 2005 , pp.159,174 ) على عينة مكونة من 38 شركة مساهمة كرواتية مسجلة في سوق الأسهم الكرواتي، أظهرت نتائج الدراسة أن 20 شركة بنسبة 53,6 % تستخدم الإنترنت للإفصاح عن تقاريرها المالية، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالسويد وألمانيا والنمسا والمملكة المتحدة، وأن 15 شركة بنسبة 39.4 % تستخدم الإنترنت في الإفصاح عن تقاريرها السنوية بصيغة pdf، كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات المستخدمة للإنترنت في الإفصاح عن تقاريرها المالية هي الأكبر ربحية وأسهمها هي الأكثر نشاطاً في البورصة من الشركات التي لا تتوافر لها هذه الخاصية.

## 11/ 2 التدقيق وتكنولوجيا المعلومات

لقد أصبحت السمة الغالبة على الكثير من الشركات الحديثة استخدامها للتكنولوجيا في تسيير أعمالها ومعالجة بياناتها فهي تساعد في نجاح المؤسسات كما تساعد في بناء علاقات متميزة مع عملائها وبالتالي زيادة حصتها السوقية كما أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات وتحسين الإنتاجية وتشجيع المنافسة العالمية (Alter, 1999). لقد وضعت تكنولوجيا المعلومات مهنة تدقيق الحسابات أمام تحد كبير لتطوير أدواتها وأساليبها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية لذا ظهر ما يعرف بالتدقيق الإلكتروني وهو عملية منظمة وموضوعية الهدف منها الحصول على أدلة الإثبات سواء الأدلة الورقية أم الإلكترونية (Hinson, June, 2004, p. 5).

## 12/ 2 برامج التدقيق

إن وجود أمن دقيق ورقابة على موارد المعلومات المتعلقة بالشركة يجب أن يكون من أولويات الإدارة العليا وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة بقيت متشابهة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن طرق الرقابة والأمن قد تغيرت بشكل جوهري في ظل التطورات في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات (Romney and Steinbart, 2006), وتعرف برامج التدقيق بأنها برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في عمله وتقسّم إلى برامج التدقيق الخاصة وهي تهدف إلى القيام ببعض مهام التدقيق بما يتوافق ونظام العمل ويتم إعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال و برامج تدقيق عامة وهي لا تخص تطبيق أو عميل بعينه وإنما تعد بشكل عام لمساعدة المدقق وقد تستخدم في العديد من التطبيقات ومع العديد من العملاء (حمدونه، حمدان، 2007، ص 928).

## 13/ 2 أساليب التدقيق الإلكتروني

توجد لدى المدقق العديد من أساليب التدقيق الخاضعة إلى المعايير الدولية والخاصة باستخدام المدقق للحاسب في اختبارات التدقيق، ومع ذلك يبين (نور واخرون، 2007، ص 332) أن اختيار أسلوب دون غيره ليناسب مهمة التدقيق يعتبر مسألة غاية في الصعوبة تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المدقق في الحسبان أهمها التدقيق حول ومن خلال الحاسب.

## 1 - التدقيق حول الحاسب

التدقيق حول الحاسب يؤدي إلى فحص ومضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته ويمكن أن تكون عملية المضاهاة هذه سهلة أو صعبة، وعلى سبيل المثال فإن رصيد إجمالي العملاء في نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول الفترة مضافاً إليه الحركة المدينة ومطروحاً منه الحركة الدائنة في الحساب، ولكن التدقيق حول الحاسب لبند المرتبات مثلاً عادة ما يمثل صعوبة للمدقق خاصة فيما يتعلق بالتأكد من صافي المرتبات صحيحاً بدون فحص يدوي لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات، ويقصد بالتدقيق حول الحاسب أن المدقق يعمل خارج الحاسوب وهذا الأسلوب قد يكون مقبولاً في حالات معينة وغير مقبول في حالات أخرى، فهو أسلوب مقبول إذا كان الحساب يستخدم كآلة عملاقة لإمساك الدفاتر حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات، أما إذا كان من الصعب فهم العلاقة بين المدخلات والمخرجات بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب فإن هذا الأسلوب سيكون غير مقبول (عبيد، السيد، 2007، ص 49).

## 2 - التدقيق من خلال الحاسب

عرف (جمعة، 1999، ص 199) التدقيق من خلال الحاسوب بأنه تتبع لخطا التدقيق من خلال الحاسوب في مرحلة عمليات الحاسوب الداخلية لمعالجة البيانات المحاسبية إلكترونياً وذلك بهدف فحص أساليب الرقابة على معالجة البيانات والتحقق من صحة أدائها محاسبياً.

## 3 - التدقيق بالحاسوب

ويقصد بالتدقيق بالحاسوب أن الحاسب وبرامجه تستخدم في أدوات التدقيق وفي ظل التدقيق بالحاسب ينظر المدقق إلى الحاسب وبرامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء وعمل اختبارات مدى الالتزام يعتمد ما إذا كان كل سجل يحتوي على المعلومات الصحيحة بحد الائتمان المسموح به للعميل كما يمكن استخدام الحاسب لإعداد مصادقات العملاء لأغراض أدوار الاختبار الجوهرية لحساب العملاء (نور، وآخرون، 2007، ص 333).

## 2/ 14 مسؤوليات المدقق تجاه برامج الحاسوب

تقع المسؤولية النهائية لاعتماد كافة برامج الحاسوب التي تستخدمها المنشأة في معالجة البيانات على رئيس قسم معالجة البيانات (إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات)، أما المدقق فتمثل مسؤوليته في التحقق من وجود إجراءات سليمة لاعتماد البرامج والتعديل فيها وأن موظفي الحسابات يتبعون هذه الإجراءات خلال عمليات معالجة البيانات المحاسبية (جمعة، 1999، ص 203).

## 2/ 15 إجراءات الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا

### المعلومات

بينت (الكوت، 2004) الإجراءات التي تحقق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة كما يلي:

1- وجود سياسية واضحة لأمن وسلامة المعلومات تؤكد على دعم إدارة المنشأة.

2- تحقيق الأمن التنظيمي.

3- تحقيق الرقابة على الأصول وتصنيفها.

4- تحقيق الأمن المادي والبيئي.

5- وجود رقابة على الدخول إلى معلومات النظام.

6- وجود صيانة وتطوير مستمر للنظام ومكوناته.

7- الالتزام بالمتطلبات والقيود القانونية والتشريعية والتنظيمية والتعاقدية.

## 2/ 16 البيانات المالية الملخصة

يسلط الباحث الضوء على البيانات المالية الملخصة من خلال معيار التدقيق الدولي رقم 810 والذي بدأ العمل به في ديسمبر 2009 (إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، 2009، ص 802).

أولاً: تعريف البيانات المالية الملخصة هي معلومات مالية ملخصة مشتقة من بيانات مالية وتحتوي على تفاصيل أقل من البيانات المالية وتقدم عرضاً منظماً متسقاً مع ذلك الذي توفره البيانات المالية الخاصة بموارد المنشأة أو التزاماتها في فترة محددة من الزمن أو التغيرات فيها لمدة من الوقت.

ثانياً: متطلبات معيار التدقيق الدولي 810

#### 1 - قبول عملية التدقيق

وفقاً لهذا المعيار فإنه يتطلب من المدقق أن يقبل عملية إعداد تقرير فيما يخص البيانات المالية الملخصة عندما يكون مشاركاً في تنفيذ تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبيانات المالية والتي تشتق منها البيانات المالية الملخصة، كما أنه على المدقق قبل أن يقبل عملية إعداد تقرير حول البيانات المالية الملخصة أن:

أ - تحديد إذا كانت المعايير المطبقة مقبولة

ب - الإتفاق مع الإدارة على صيغة الرأي والذي يجب التعبير عنه فيما يخص البيانات المالية الملخصة كما أنه على المدقق عندما يخلص إلى أن المعايير المطبقة غير مقبولة فإنه يتوجب عليه عدم قبول عملية التدقيق ما لم يكن ملزماً بالقيام بذلك بموجب قانون أو نظام.

#### 2 - الإجراءات

هناك بعض الإجراءات التي يجب على المدقق إتباعها باعتبارها أساساً لرأيه حول البيانات المالية الملخصة مثل :

أ - أن يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إفاصاً كافياً.

ب - تقييم فيما إذا كانت هذه البيانات تفصح إفاصاً كافياً عن المعايير المطبقة.

ج - مقارنة البيانات المالية الملخصة مع المعلومات ذات الصلة في البيانات المالية الملخصة.

#### 3 - صيغة الرأي

في الفقرة الخاصة بصيغة الرأي فإن المعيار يطلب من المدقق عندما يتأكد من أن الرأي غير المعدل حول البيانات المالية الملخصة مناسب، فإن رأي المدقق يجب أن يحتوي على بعض العبارات التالية :

أ - البيانات المالية الملخصة متسقة من جميع الجوانب مع البيانات المالية المدققة .

ب - أن تكون هذه البيانات عبارة عن ملخص عادل للبيانات المالية المدققة.

كما أن على المدقق عندما يعلم بأن التوضيح الإضافي في تقريره لا يمكن أن يخفف من سوء الفهم الممكن، فعليه ألا يقبل عملية التدقيق ما لم يكن ملزماً بموجب قانون أو نظام.

#### 4 - تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة



يحتوي تقرير المدقق على العناصر التالية:

أ - العنوان ويدل بوضوح على أن تقرير المدقق مستقل.

ب - مخاطب.

ج - الفقرة الإفتتاحية ويحدد فيها الأتي:

1 - البيانات المالية المدققة

2 - تشير الفقرة أن الرأي غير المعدل يتم التعبير عنه حول البيانات المالية المدققة

وقد تطرق المعيار إلى الكثير من المتطلبات الأخرى مثل:

1 - الأرقام المقارنة

2 - المعلومات الإضافية غير المدققة

3 - المعلومات الأخرى في الوثائق التي تحتوي على البيانات المالية الملخصة

4 - علاقة المدقق

## الفصل الثالث

### طبيعة وشكل الإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت

1/ 3 المقدمة

2/ 3 عرض معلومات البنوك التي شملها التقييم

3/ 3 تقييم نتائج البنوك المشموله بالدراسة

4 / 3 نموذج مقترح للإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت

تشهد بيئة الأعمال في دولة الكويت العديد من أشكال النشر- والإفصاح عن القوائم المالية على مواقع الشركات المساهمة عبر شبكة الإنترنت حرصاً منها للحصول على مميزات الإنترنت في التوزيع المباشر والوقتي والسهل والسريع لمعلوماتها المالية وغير المالية للأطراف المستفيدة, خاصة المستثمرين الحاليين والمقرضين وأصحاب المصالح , وذلك لمقابلة الطلب المتزايد منهم على القوائم المالية وغير المالية والتي يتم الإفصاح عنها عبر الإنترنت, وبالرغم من أن الشركات الكويتية تعمل على مواكبة التكنولوجيا المتقدمة بإنشاء مواقع لها على الإنترنت تقوم من خلالها بنشر معلوماتها وتقاريرها وأنشطتها على هذه المواقع لتعريف المستفيدين على اختلافهم بكل ما يهمهم لاتخاذ قراراتهم المناسبة, إلا أن الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت لا تحكمه حتى الآن معايير محاسبية. كما لم تصدر الهيئات المحاسبية في الكويت حتى الآن معايير محاسبية ملزمة تنظم الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية عبر شبكة الإنترنت, ونتيجة لذلك صاحب التوسع في النشر الإلكتروني تنوع في ممارسات الإفصاح بصورة مؤثرة على إمكانية المقارنة والتقييم, ورغم اهتمام الأدبيات المحاسبية بدراسة الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية بوساطة الإنترنت وأهميته, إلا أن هناك ندرة في الدراسات المحاسبية التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الشركات الكويتية وبين استخدام الإفصاح الإلكتروني لنشر- معلوماتها المالية وغير المالية, لذلك يعتمد الباحث إلى بيان طبيعة وشكل الإفصاح الإلكتروني في الكويت من خلال دراسة هذه العلاقة, وذلك من خلال تقييم قطاع من قطاعات دولة الكويت وهو قطاع البنوك.

يشمل التقييم جميع البنوك العاملة في الكويت وذلك من خلال زيارة الباحث لمواقع البنوك الكويتية على شبكة الإنترنت.

2/ 3 عرض معلومات البنوك التي شملها التقييم كالأتي

1 - فيما يلي بيان للبنوك التي شملها التقييم

جدول رقم ( 1 )

أسماء البنوك التي شملها التقييم والتي لديها موقع على شبكة الإنترنت

التسلسل	أسماء البنوك
1	بنك الكويت الوطني
2	بنك الخليج

البنك الأهلي	3
البنك التجاري	4
بنك برقان	5
البنك الأهلي المتحد	6
بنك الكويت الدولي	7
بيت التمويل الكويتي (إسلامي)	8
بنك بويان (إسلامي)	9

و قد تبين للباحث وجود مواقع ثانوية لهذه البنوك من خلال موقع سوق الكويت للأوراق المالية، يقوم من خلاله بعرض القوائم المالية وغير المالية لهذه البنوك.

2 - أسماء البنوك التي شملها التقييم والتي ليس لديها موقع على شبكة الإنترنت بعد قيام الباحث بجرد البنوك التي لديها مواقع على شبكة الإنترنت لعمل تقييم لها، وجد أن أعداد البنوك الموجودة في الكويت بلغ تسعة بنوك تمتلك جميعها مواقع على شبكة الإنترنت، مما يدل على الاهتمام الكبير من قبل هذه البنوك بالإفادة من التقنيات الحديثة، والتي من ضمنها تقنية الإنترنت، لتواكب التطور التكنولوجي، وتكون هذه المواقع حلقة الوصل بينها وبين المهتمين من المستثمرين الحاليين والمقرضين وأصحاب المصالح الآخرين.

وفيما يلي يعرض الباحث في الجدول رقم ( 2 ) المعلومات الخاصة بالبنوك والتي شملها التقييم هي كما يلي :-

#### جدول رقم ( 2 )

##### البنوك المشمولة في التقييم

التصنيف	وحدات الدراسة
أولاً : البنوك غير الإسلامية	7
ثانياً : البنوك الإسلامية	2
المجموع	9

ويعرض الجدول رقم ( 3 ) تصنيف البنوك العاملة في الكويت من حيث امتلاكها لموقع على الإنترنت خاص بها يستخدم في الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية.

جدول رقم ( 3 )

البنوك المالكة لموقع على شبكة الأنترنت

التصنيف	تمتلك موقعاً على الإنترنت يستخدم في الإفصاح الإلكتروني	لا تمتلك موقعاً على الإنترنت يستخدم في الإفصاح الإلكتروني
البنوك غير الإسلامية	7	-
بنوك إسلامية	2	-
المجموع	9	-

3 - يوضح الجدول رقم ( 4 ) محتويات مواقع البنوك كما يلي

جدول رقم ( 4 )

محتويات الإفصاح الإلكتروني للبنوك الكويتية

التسلسل	اسم البنك وعنوانه على الشبكة العنكبوتية	الإفصاح الإلكتروني عن التقارير والقوائم المالية	الإفصاح الإلكتروني عن المحتويات الأخرى للبنك
1	بنك الكويت الوطني www.kuwait.nbk.com	قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة قائمة الأرباح - ودائع العملاء التدفقات النقدية- الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF	نبذة عن البنك - البنك الفوري -الخدمات الشخصية - الخدمات الخاصة - القوائم المالية - حسابات العملاء - القروض - الوظائف - البطاقات الإئتمانية - استخدام المؤثرات السمعية والبصرية
2	البنك التجاري www.cbk.com	التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات	مجلس الإدارة - القوائم المالية - الفروع - نبذة عن البنك - البنك الفوري

	<p>- قائمة التوزيعات المقترحة - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF</p>		
<p>مجلس الإدارة - القوائم المالية - الفروع - نبذة عن البنك - الموارد البشرية - اخبار البنك - البنك الفوري</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF</p>	<p>البنك الأهلي www.eahli.com</p>	3
<p>مجلس الإدارة - القوائم المالية - الفروع - نبذة عن البنك - العلاقات مع المستثمرين - اخبار البنك - الاستثمارات والخزينة - البنك الفوري</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - قائمة التوزيعات المقترحة - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية لسنوات سابقة بنمط PDF</p>	<p>بنك برقان www.burgan.com</p>	4
<p>البنك الفوري - أخبار البنك - نبذة عن البنك - التقارير المالية</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF عالي الجودة</p>	<p>البنك الأهلي المتحد</p>	5
<p>لمحة تاريخية - ادارة أملك الغير - التقييم العقاري - الموارد البشرية</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - تقارير مالية آخر سبع أعوام بنمط PDF - لا يتوافر تقرير السنة المالي المنتهية 2009</p>	<p>بنك الكويت الدولي www.kib.com.kw</p>	6

<p>أخبار المستثمرين - التقارير المالية - علاقات المستثمرين - المساهمات الاجتماعية - أعضاء مجلس الادارة - البنك الفوري</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF - تقارير مالية سابقة</p>	<p>بنك الخليج www.e-gulfbank.com</p>	7
<p>العقار - الاخبار المالية - الفروع الخارجية - مشاهد الفيديو - البنك الفوري - وصلات الكترونية - استخدام المؤثرات السمعية والبصرية</p>	<p>التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - الاستثمارات - تقرير مدقق الحسابات على الانترنت - التقارير المالية بنمط PDF</p>	<p>بيت التمويل الكويتي www.kfh.com</p>	8
<p>مجلس الادارة - رؤية البنك الشرعية - الخدمات الشخصية - استراتيجية البنك - البنك الفوري</p>	<p>آخر اربع تقارير سابقة _ تنزيل التقارير بنمط PDF - التدفقات النقدية - قائمة الأرباح - ودائع العملاء - تقرير مدقق الحسابات -الاستثمارات - لا يتوافر تقرير السنة المالية 2009</p>	<p>بنك بوبيان www.bankboubyan.com</p>	9

3/ 3 تقييم نتائج البنوك المشمولة بالدراسة

أولاً: نتائج تقييم الموقع الإلكتروني للبنوك الكويتية

يظهر تحليل الجدول رقم ( 4 ) أهم النتائج التالية :

( أ ) البنوك ومواقعها على الشبكة العالمية

1 - تبين أن جميع البنوك التي شملها التقييم وعددها 9 بنوك لها مواقع على الشبكة العالمية (الانترنت).

- 2 - جميع البنوك التجارية تقوم بعرض تقارير الأعمال على الشبكة مما يمثل إفصاحاً إلكترونياً .
  - 3 - البنوك الإسلامية وعددها 2 تقوم بعرض تقارير الأعمال على الشبكة مما يمثل إفصاحاً إلكترونياً .
- ( ب ) نوع وصيغة المعلومات المعروضة على مواقع البنوك التي شملها التقييم.
- 1 - أظهر التقييم أن معظم البنوك المستخدمة للإفصاح الإلكتروني ضمنت مواقعها معلومات عن الخدمات والمراسلين والخدمات الأخرى .
  - 2 - تبين أن 8 بنوك من البنوك التسعة وهي ( بنك الكويت الوطني و البنك التجاري و البنك الأهلي و بنك برقان و بنك بوبيان و بيت التمويل الكويتي و بنك الخليج و البنك الأهلي المتحد ) وفرت للمتصل بالشبكة الخدمات المصرفية المباشرة عبر شبكة الإنترنت أو خدمات البنك الفوري ما عدا بنك واحد وهو بنك الكويت الدولي.
  - 3 - لا يوجد أي بنك لديه موقع لا يقوم فيه بعرض التقارير المالية السنوية .
  - 4 - جميع البنوك التسعة توفر التقارير المالية بنمط PDF عالي الجودة .
  - 5 - أظهر التقييم وجود بنك واحد فقط أتاح للمستخدم الربط ( وصلات الكترونية ) بمواقع أخرى بهدف التجوال أو الانتقال للإفادة من المعلومات أو عمل مقارنات الأداء .
  - 6 - جميع البنوك استخدمت العرض الثابت على مواقعها وبنكان استخدمتا مؤثرات سمعية وبصرية وهما ( بنك الكويت الوطني و بيت التمويل الكويتي ) .
- ثانياً: نتائج مقارنة تقييم الموقع الإلكتروني للبنوك الكويتية
- يعرض الباحث في الجدول رقم ( 5 ) مقارنة بين خصائص التقارير المالية الإلكترونية المتوافرة لدى البنوك الكويتية وبين الخصائص التي أوردتها كل من ( Lymer and tallberg , 1997 ) في دراستهما
- كما يلي



جدول رقم ( 5 )

مقارنة بين خصائص التقارير المالية الإلكترونية وخصائص التقرير المالي الإلكتروني في الكويت

الخصائص الواجب توافرها في التقرير المالي الإلكتروني بحسب دراسة lymer and tallberg	خصائص التقرير المالي الإلكتروني المتوفرة لدى البنوك الكويتية
استخدام المواقع المتعددة للبيانات	جميع البنوك التسعة لديها مواقع خاصة تعرض فيه قوائمها , كما تقوم بعرض بياناتها على موقع سوق الكويت للأوراق المالية
القدرة على إنزال القوائم	من الممكن إنزال القوائم خصوصاً المالية وجميع البنوك تستخدم صيغة pdf في تنزيل الملفات
تخصيص أمر بالنشر	الإفصاح اختياري, ولا يوجد أي قانون ينظم عملية النشر
توافر معلومات التحليل	يوجد إمكانية للتحليل
بيانات أخرى	وجود العديد من القوائم غير المالية مثل: 1 تقرير المدقق 2 - تقرير رئيس مجلس الإدارة 3 - معلومات أخرى عن البنك

ثالثاً: نتائج تقييم الإفصاح الإلكتروني للبنوك الكويتية

تبين أن البنوك الكويتية تقوم بالإفصاح عن بياناتها على الإنترنت كما يلي

1 - إنشاء مواقع إلكترونية تتمتع بالسهولة والمرونة

بناء على ملاحظة ودراسة الباحث لما تقوم به البنوك الكويتية فعلياً , تبين أن البنوك الكويتية قد قامت بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت وذلك من أجل مواكبة التطور في التكنولوجيا , حيث قامت بالإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية . فالجدول رقم ( 4 ) يوضح أن جميع البنوك التي شملها

التقييم لها مواقع على شبكة الإنترنت

وهذا يدل بوضوح على الأهمية الكبيرة التي تتصورها تلك البنوك بضرورة جعل العلاقة مع المستثمرين وأصحاب المصالح أكبر، من خلال ما تعرضه على مواقعها الإلكترونية من معلومات مالية وغير مالية ، كما تبين للباحث بأن هذه المواقع تتمتع بسهولة الاستخدام حيث تحتوي على: سهولة في تحميل الموقع و رابط للتعريف ووجود محركات البحث وقد عرضت الصفحات باللغة العربية والإنجليزية ووجود دعم فني و سرعة في تحميل أي ملف كما توجد العديد من الخدمات الأخرى.

## 2 - محتويات الموقع الإلكتروني

بالمقارنة مع دراسة (Lymer and Allam , 2003) والتي أجريت على خمس دول ركزت فيها على سهولة التنقل في الموقع والعثور على المعلومات المطلوبة و سلامة المعلومات المالية على الإنترنت، ودرجة الاتصال عبر الإنترنت بين الشركات ومستخدمي المعلومات المالية و توافر التقارير المالية ومحتوياتها داخل مواقع الشركات وبالمقارنة مع العامودين الرابع والخامس في الجدول رقم ( 4 ) نجد البنوك الكويتية التي شملها التقييم تقوم بعرض ما يلي

1 - معلومات وصفية غير مالية : تحتوي على معلومات عن مجلس الإدارة و الخدمات التي يقدمها البنك و الفروع للبنك و معلومات عن الموارد البشرية و الروابط التي يمكن الدخول عليها و نبذة عن البنك المعني .

2 - معلومات مالية : تحتوي على قائمة المركز المالي و القوائم والتقارير المالية ( السنوية ) و تقرير مدقق الحسابات و توزيعات الأرباح و التحليل المالية والنسب .

## 3 - العلاقة مع المستثمرين

يحتوي هذا القسم على نظرة عامة عن البنك حيث يشمل الآتي

### أ- النتائج المالية

حيث يحتوي هذا القسم على النتائج المالية كالتقارير السنوية والربع سنوية.

### ب - أخبار المستثمر

حيث يحتوي هذا القسم على النشرات الإخبارية التي تهتم المستثمر .

### ج - التصنيف

حيث يحتوي هذا القسم التصنيفات العالمية للبنك .

د - سعر السهم

حيث يحتوي هذا القسم على القوائم التاريخية و الرسم البياني التاريخي و تاريخ العوائد .

ز - الإدارة

حيث يحتوي هذا القسم على معلومات عن مجلس الإدارة وما يتعلق به و الإدارة التنفيذية وأي مجالس أخرى .

### 3 / 4 نموذج مقترح للإفصاح الإلكتروني في دولة الكويت

يقدم الباحث نموذجاً مقترحاً للإفصاح الإلكتروني مكوناً من 45 عنصراً يتلاءم وبيئة الأعمال في دولة الكويت حيث تم توزيع العناصر إلى قسمين رئيسين كما يلي:

( أ ) - القسم الأول، و يحتوي على 24 عنصراً يقاس بها نوعية القوائم المالية و غير المالية المفصّح عنها على الإنترنت لعينة الدراسة، حيث يحتوي على الآتي:

1. قائمة المركز المالي
2. قائمة الدخل
3. قائمة التدفقات النقدية
4. قائمة الأرباح المحتجزة
5. الإيضاحات المكملّة للقوائم المالية
6. تقرير مجلس الإدارة
7. ملخص لأهم السياسات المحاسبية
8. تقرير المدقق
9. التقارير الربع سنوية
10. التقارير المالية السنوية
11. معلومات عن سعر السهم
12. السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
13. مكافأة مجلس الإدارة
14. ملخص لأهم المعلومات المالية في آخر أربع سنوات

15. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة
  16. معلومات تتعلق بالتعليم والتدريب
  17. معلومات تتعلق بالتبرعات للجمعيات والأنشطة الخيرية
  18. معلومات عن المساهمين
  19. وجود بريد إلكتروني لتواصل المساهمين
  20. وجود بريد عادي لتواصل المساهمين
  21. وجود خط هاتف للتواصل مع المساهمين
  22. تحديث المعلومات المالية باستمرار
  23. مجموعة من الأسئلة المتكررة والإجابة عنها
  24. ملخص لأهم النسب المالية في آخر خمس سنوات
- ( ب ) - القسم الثاني، ويحتوي على 21 عنصراً ويقيس أسلوب عرض المعلومات المفصّل عنها على الموقع الإلكتروني لعينة الدراسة ويحتوي على الآتي:

1. وقت تحميل الموقع أقل من خمس عشرة ثانية
2. عرض أسم الشركة أو شعارها في مكان مناسب
3. وجود رابط للتعريف بالشركة وملاكها وأهدافها
4. وجود قائمة بريدية للمستخدمين للحصول على أخبار الشركة
5. توافر خدمة طلب المعلومات أون لاين
6. الصفحة الرئيسية مصممة بطريقة واضحة ومميزة
7. وجود محرك بحث داخلي
8. وجود نسخة عربية للموقع
9. وجود نسخة إنجليزية للموقع
10. وجود جزء خاص بأخبار الشركة
11. سرعة تحديث معلومات الموقع
12. سرعة تحميل الملفات من الموقع
13. وجود دعم فني في الموقع
14. الأشياء الرئيسة في الموقع ثابتة وغير متحركة

15. الصور المعروضة ذات معنى وتعبر عن المحتوى
16. وجود خريطة للموقع
17. الارتباطات مصنفة حسب أهدافها
18. لا يوجد تكرار للروابط في نفس الصفحة
19. القدرة على الوصول إلى أية صفحة من أي مكان
20. القدرة على الوصول إلى الصفحة الرئيسة من أي مكان
21. يمكن الوصول إلى المعلومات المالية بشكل واضح ومباشر

## الفصل الرابع

دراسة ميدانية لقياس إدراك المدقق في الكويت للمتطلبات المهنية في عملية

التدقيق

1/ 4 المقدمة

2/ 4 عرض وتحليل خصائص العينة

3/ 4 عرض وتحليل نتائج الدراسة

4/ 4 عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل عرض خصائص عينة الدراسة , وتحليل النتائج, واختبار الفرضيات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لإجراء تحليل إحصائي للبيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة, حيث تم توزيع ( 208 ) استبانة تم استرداد ( 129 ) استبانة صالحة للتحليل, كما تم اختبار ثبات أداة القياس عن طريق استخدام اختبار ( كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة  $\alpha$  ككل = 85.5 % وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60 % وقد تبين أن قيمة ألفا بلغت بالنسبة لفرضيات الدراسة كما يلي :

## جدول ( 6 )

## نتائج قيمة معامل الثبات ألفا

الفرضية	قيمة ألفا
الأولى	69.8 %
الثانية	75.2 %
الثالثة	67 %
الرابعة	86.7 %
الخامسة	68 %

نلاحظ أن قيمة ألفا للفرضيات الخمس أكبر من النسبة المقبولة وهي 60 % . كما تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة عن فقرات الإستبانة باستخدام التكرارات, والنسبة المئوية, والوسط الحسابي, والانحراف المعياري, كما تم استخدام ( One Sample T-Test ) لاختبار فرضيات الدراسة, واختبار ( ANOVA ) لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة.

## 4 / 2 عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي, كما سيتم عرضه.

## جدول رقم ( 7 )

## توزيع عينة الدراسة

الوظيفة الحالية	تكرار	نسبة
كبير مدققي حسابات	6	4.7 %
اختصاصي اول تدقيق حسابات	5	3.9 %
اختصاصي تدقيق حسابات	7	5.4 %
مدقق حسابات	85	65.8 %
محاسب	26	20.2 %
محاسب مبدئي	-	-
غير ذلك	-	-
المجموع	129	100 %

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبة 65.9 % من العينة مدققي حسابات , 20.2 % من العينة محاسبون , والباقي موزعون على باقي الوظائف, ويفسر الباحث ذلك بأن طبيعة المهنة تتطلب المهنية والتخصص فمن المعروف أن عمل المدقق يختلف عن عمل المحاسب, كما أن كثيراً من المحاسبين في الكويت يعتقد أن مهنة التدقيق مهنة شاقة تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً لذلك يلجأ الكثير منهم إلى العمل في القطاع الحكومي أكثر من العمل في مكاتب التدقيق, كما يرى الباحث أن بعض من هم حاصلون على تخصص المحاسبة يعتقد بسبب قلة الإطلاع على الجانب القانوني أنه لا يستطيع مزاوله تلك المهنة وقد شرع القانون الكويتي تشريعاً يسمح لمن هو حاصل على بكالوريوس تجارة قسم محاسبة بمزاوله مهنة التدقيق الأمر الذي يتطلب من كثير من المحاسبين الرجوع إلى القانون الكويتي.



## جدول رقم ( 8 )

## المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل	تكرار	نسبة
بكالوريوس	86	66.7 %
ماجستير	33	25.5 %
دكتوراة	10	7.8 %
غير ذلك	-	-
المجموع	129	100 %

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 66.7 % من العينة هم من حملة البكالوريوس، وأن ما نسبته 25.6 % من العينة من حملة الماجستير والباقي 7.8 % من حملة الدكتوراة، ويرى الباحث أن السبب في وجود هذه النسب المتفاوتة عدم وجود الدافع المادي لحملة الشهادات العليا كالمجستير والدكتوراة للعمل في مكاتب التدقيق مما يدفع الكثير منهم إلى العمل في مجال آخر، كما أن المنافسة بين الحاصلين على شهادة البكالوريوس والحاصلين على الشهادات العليا تكاد تكون معدومة في مكاتب التدقيق في الكويت على العكس تماماً عند العمل في القطاع الحكومي مثل ديوان المحاسبة و وزارات الدولة الأخرى حيث التنافس موجود والحوافز المادية وغير المادية موجودة.

3/ 2/ 4 التخصص

## جدول رقم ( 9 )

## التخصص لعينة الدراسة

التخصص	تكرار	نسبة
المحاسبة	129	100 %
أخرى	-	-
المجموع	129	100 %

نلاحظ أن جميع أفراد العينة من حملة البكالوريوس تخصص المحاسبة, ويرى الباحث بأن هذه النتيجة طبيعية وذلك أن النصوص التشريعية في دولة الكويت تسمح فقط لمن يحمل هذا التخصص بمزاولة مهنة التدقيق (قانون مزاولة مهنة التدقيق , 1981 ).

4/ 2/ 4 الخبرة العملية بالسنوات

#### جدول رقم ( 10 )

##### الخبرة العملية لعينة الدراسة

الخبرة	تكرار	نسبة
أقل من 5 سنوات	32	% 24.8
5 - 10 سنوات	32	% 24.8
10 - 15 سنة	23	% 17.8
أكثر من 15 سنة	42	% 32.6
المجموع	129	% 100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 24.8 % من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات, وأن ما نسبته 24.8 % من العينة تتراوح خبرتهم بين 5 - 10 سنوات, و17.8 % من العينة تتراوح خبرتهم بين 11 - 15 سنة , و 32.6 % من العينة تزيد خبرتهم على 15 سنة. ويرى الباحث أن تفاوت معدلات الخبرة لعينة الدراسة يعود إلى أن كثير من مزاوي مهنة التدقيق في الكويت وبخاصة من هم فوق 15 سنة قد زاولوا المهنة في القطاع الحكومي وحصلوا على الخبرة الكافية بعد تقاعدهم مما دفعهم إلى الذهاب إلى مكاتب التدقيق إما كأصحاب لهذه المكاتب أو عاملين فيها, بالنسبة للنسب القليلة والذين قلت خبرتهم عن 5 سنوات فيعتقد الباحث أن الكثير منهم حديثو مزاولة المهنة, أما النسب الأخرى التي تزيد على 5 سنوات فيعتقد الباحث أن الكثير منهم يزاول المهنة منذ سنوات عديدة إلا أن سنوات خبرتهم لا تقارن بمن هم قد تعدو 15 سنة.

جدول رقم ( 11 )

عدد العاملين في مكاتب التدقيق

العدد	التخصص
6	كبير مدققي حسابات
5	اختصاصي اول تدقيق حسابات
7	اختصاصي تدقيق حسابات
85	مدقق حسابات
26	محاسب
-	محاسب مبتدئ

في سؤال خاص بعدد العاملين في المكتب نلاحظ من الجدول أعلاه أن العدد الأكبر للعاملين في المكتب هم مدققو حسابات حيث بلغ العدد 85 مدققاً.

3/ 4 عرض وتحليل نتائج الدراسة

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة الدراسة كما يلي:

1 - قبول عملية التدقيق

جدول رقم ( 12 )

نتائج متطلبات قبول عملية التدقيق

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	
.90427	4.3333	يجب على المدقق أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة عندما يكون مشاركاً في تنفيذ التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبيانات المالية التي تشتق منها البيانات المالية الملخصة	1

1.01860	4.0388	على المدقق قبل أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة أن يقوم بتحديد فيما إذا كانت المعايير المطبقة مقبولة	2
1.02121	4.1395	يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقر فيها بمسؤوليتها عن إعداد البيانات المالية الملخصة وفقاً للمعايير المطبقة	3
1.7662	2.3488	يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقر فيها بمسؤوليتها بأن تجعل البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين للبيانات المالية الملخصة دون صعوبة	4
.83011	4.1473	يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقر فيها بمسؤوليتها على أن يحتوي تقريره أي وثيقة تحتوي على البيانات المالية الملخصة وتشير إلى أن المدقق أعد تقريراً بشأنها	5
1.66542	2.7674	على المدقق قبل أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة أن يتفق مع الإدارة على صيغة الرأي الذي يجب التعبير عنه بشأن البيانات المالية الملخصة	6

86414.	4.1628	يجب على المدقق إذا وجد أن المعايير المطبقة غير مقبولة أو إذا لم يتمكن من الحصول على موافقة الإدارة المذكورة عن مسؤوليتها عن إعداد البيانات فعليه ألا يقبل عملية إعداد التقرير ما لم يكن ملزماً بذلك بموجب القانون أو النظام	7
61698.	3.7054	المتوسط العام	

نلاحظ أن إجابات أفراد العينة أقل من المتوسط نحو الفقرتين ( 6,4 ) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس ( 3 ) بينما اتجاهات العينات ايجابية نحو باقي الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) كما تبين أن المتوسط العام البالغ 3.7054 مما يعكس موافقة العينة على متغير قبول عملية التدقيق .

2 - التخطيط والتنفيذ

جدول رقم ( 13 )

نتائج متطلبات التخطيط والتنفيذ

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	
79156.	4.1473	على المدقق أن يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إفصاحاً كافياً عن طبيعتها الملخصة وتحديد البيانات المالية الملخصة	8
1.03430	4.0233	على المدقق أن يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة لا تصاحبها بيانات مدققة بيان وبوضوح كيفية الحصول عليها	9

1.02341	4.0853	يجب على المدقق أن يبين القانون أو النظام الذي ينص على أنه لا داعي لجعل البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين للبيانات المالية الملخصة	10
1.63929	2.6822	على المدقق أن يقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إفصاحاً كافياً عن المعايير المطبقة	11
1.18652	3.4806	على المدقق أن يقوم بمقارنة البيانات المالية الملخصة مع المعلومات ذات الصلة في البيانات المالية الملخصة لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تتفق مع المعلومات ذات الصلة	12
1.10616	3.6124	على المدقق أن يقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة معدة وفقاً للمعايير المطبقة	13
1.10370	3.5504	يجب على المدقق بناء على الغرض من البيانات المالية الملخصة أن يقوم بتقييم ما إذا كانت تحتوي على المعلومات الضرورية وما إذا كانت على مستوى مناسب من التجميع	14

1.22341	3.1628	على المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين دون صعوبة في غير محلها ما لم ينص القانون أو النظام أنه لا حاجة لأن تكون في المتناول وما لم يضع معايير لإعداد البيانات المالية الملخصة	15
.70196	3.5930	المتوسط العام	

نلاحظ أن اتجاهات العينية سلبية نحو الفقرة ( 11 ) وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس ( 3 ) بينما اتجاهات العينية إيجابية نحو باقي الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) كما أن المتوسط العام لفقرات نتغير التخطيط والتنفيذ البالغ 3.593 يعكس موافقة العينة عليه .

3 - تكوين الرأي

جدول رقم ( 14 )

نتائج متطلبات تكوين الرأي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	
1.70938	3.5426	على المدقق عندما يتأكد أن الرأي غير المعدل حول البيانات المالية الملخصة مناسب عندها يجب أن يحتوي رأيه ما لم يكن منصوصاً خلاف ذلك في القانون أو النظام بأن البيانات المالية الملخصة متسقة من حيث جميع الجوانب الجوهرية مع البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة	16

1.26364	3.2868	على المدقق توضيح أن البيانات المالية الملخصة عبارة عن ملخص عادل للبيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة	17
1.23116	3.4574	على المدقق أن يقيم فيما إذا كان من الممكن أن يسيء مستخدمو البيانات المالية الملخصة فهم رأي المدقق حول البيانات المالية الملخصة	18
1.73261	3.4961	يجب على المدقق إذا خلاص أن التوضيح الإضافي في تقريره حول البيانات المالية الملخصة لا يمكن أن يخفف من سوء الفهم الممكن فعليه ألا يقبل العملية ما لم يكن ملزماً بالقيام بذلك بموجب قانون أو نظام	19
1.06524	3.4457	المتوسط العام	

نلاحظ أن اتجاهات العينية إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) كما أن المتوسط العام البالغ 3.4457 يعكس موافقة العينية على هذا المتغير .

4 - الأرقام المقارنة المعروضة

جدول رقم ( 15 )

نتائج متطلبات الأرقام المقارنة المعروضة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	
1.65506	2.6124	على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد ما إذا كان هذا الحذف معقولاً	20



1.0514	3.9380	على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد أثر الحذف على تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة	21
1.26100	301860	على المدقق في حالة أن البيانات المالية الملخصة قد احتوت على أرقام مقارنة اعد تقرير بشأنها من قبل مدقق آخر أن يورد في تقريره المسائل التي ألزمت في معيار التدقيق 710 والخاص بالمعلومات والبيانات المالية المقارنة	22
.91146	3.2455	المتوسط العام	

نلاحظ أن اتجاهات العينة سلبية نحو الفقرة ( 1 ) وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس ( 3 ) بينما اتجاهات العينة ايجابية نحو باقي الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) كما أن المتوسط العام البالغ 3.2455 يعكس موافقة العينة على متغير الأرقام المقارنة المعروضة.

## جدول رقم ( 16 )

## نتائج متطلبات المعلومات الإضافية غير المدققة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	
1.08705	3.8837	على المدقق أن يقيم ما إذا تم تمييز المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة تمييزاً واضحاً عن البيانات المالية الملخصة	23
1.15543	3.9070	على المدقق عند التأكد من أن عرض المعلومات الإضافية غير المدققة لم تميز بشكل كافي عن البيانات المالية الملخصة فيجب أن يطلب من الإدارة أن تقوم بتغيير عرض المعلومات الإضافية غير المدققة	24
1.24267	3.4341	على المدقق أن يشرح في تقريره حول البيانات المالية الملخصة أن هذه المعلومات غير مغطاة بذلك التقرير إذا رفضت الإدارة القيام بتغيير المعلومات الإضافية غير المدققة	25
.90833	3.7416	المتوسط العام	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس ( 3 ) كما أن المتوسط العام البالغ 3.7417 يعكس موافقة العينة على متغير المعلومات الإضافية المدققة .

#### 4/ 4 عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

##### 1/ 4/4 اختبار الفرضية الأولى للدراسة

لقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد مسؤولية لدى مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية " ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب أن ( t المحسوبة = 12.986 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتبعا لقاعدة القرار : تقبل الفرضية ( HO ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية ( SIG ) أكبر من 0.05 وترفض الفرضية ( HO ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية ( SIG ) أقل من 0.05 , لذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ( HO ) ونقبل الفرضية البديلة ( H1 ) وهذا يعني أنه توجد مسؤولية لدى مدقق الحسابات عند قبول عملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية

جدول رقم ( 17 )

اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار ( One Sample T-test )

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
3.7054	رفض	0.000	1.978	12.986

##### 2/ 4/4 اختبار الفرضية الثانية للدراسة

لقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) لاختبار الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية " ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب أن قيمة ( t المحسوبة = 9.595 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية ( HO ) ونقبل الفرضية البديلة ( H1 ) وهذا يعني أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية .

جدول رقم ( 18 )

اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار ( One Sample T-test )

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
3.593	رفض	0.000	1.978	9.595

3/ 4/4 اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند تكوين الرأي وإعداد التقرير لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية " ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب أن قيمة ( t المحسوبة = 4.753 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية ( HO ) ونقبل الفرضية البديلة ( H1 ) وهذا يعني أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند تكوين الرأي وإعداد التقرير لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية.

جدول رقم ( 19 )

اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار ( One Sample T-test )

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
3.4457	رفض	0.000	1.978	4.753

4/ 4/4 اختبار الفرضية الرابعة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) لاختبار الفرضية الرابعة للدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن الأرقام المقارنة المعروضة لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية " ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب أن قيمة ( t المحسوبة = 3.059 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية ( HO ) ونقبل الفرضية البديلة ( H1 ) وهذا يعني أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن الأرقام المقارنة المعروضة لعملية تدقيق القوائم المالية الإلكترونية .

جدول رقم ( 20 )  
اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار ( One Sample T-test )

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
3.2455	رفض	0.003	1.978	3.059

5/ 4/4 اختبار الفرضية الخامسة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار ( One Sample T-test ) لاختبار الفرضية الخامسة للدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة في القوائم المالية الإلكترونية " ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب أن قيمة ( t المحسوبة = 9.273 ) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية ( HO ) ونقبل الفرضية البديلة ( H1 ) وهذا يعني أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات بشأن المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة في القوائم المالية الإلكترونية .

جدول رقم ( 21 )

اختبار الفرضية الخامسة باستخدام اختبار ( One Sample T-test )

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
3.7416	رفض	0.000	1.978	9.273

ولأغراض الدراسة فقد تم استخدام اختبار ( ANOVA ) لاختبار الفروق في فرضيات الدراسة والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرضيات السابقة تعود إلى الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والخبرة العملية " وكانت النتائج كالآتي:

1/ 5/ 4/4 الوظيفة

جدول رقم ( 22 )

اختبار ( ANOVA ) لمتغير الوظيفة

الفروق ذات الدلالة الإحصائية	Sig- F	F المحسوبة	الفرضية
توجد	0.000	7.035	الأولى
لا توجد	0.57	0.735	الثانية
توجد	0.000	6.664	الثالثة
لا توجد	0.677	0.58	الرابعة
لا توجد	0.816	0.389	الخامسة

نلاحظ من الجدول رقم ( 22 ) أن F المحسوبة بالنسبة للفرضيات ( 1-3 ) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 ) مما يدل على وجود فروق فيها تمثل لصالح متغير الوظيفة وباستخدام الاختبار فقد تبين أن الفروق لصالح ( اختصاصي تدقيق حسابات بالنسبة للفرضية الأولى ) ولصالح ( كبير مدققي حسابات بالنسبة للفرضية الثالثة )، يرى الباحث أن هذه الفروق تعود إلى سنوات الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها الحاصلون على هذا التخصص مقارنة بالمقارنة مع التخصصات الأخرى لعينة الدراسة.

2/ 5/ 4/4 المؤهل

جدول رقم ( 23 )

اختبار ( ANOVA ) لمتغير المؤهل

النتيجة	Sig- F	F المحسوبة	الفرضية
توجد فروق	0.002	6.539	الأولى
لا توجد فروق	0.47	0.709	الثانية
توجد فروق	0.000	16.625	الثالثة
لا توجد فروق	0.151	1.92	الرابعة
لا توجد فروق	0.877	0.131	الخامسة

نلاحظ من الجدول رقم ( 23 ) أن F المحسوبة بالنسبة للفرضيات ( 3-1 ) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 ) مما يدل على وجود فروق فيها تمثل لصالح متغير المؤهل وباستخدام الاختبار فقد تبين أن الفروق لصالح ( حملة الدكتوراة للفرضية الأولى والثالثة ), يفسر- الباحث ذلك إلى أن سنوات الدراسة الأكاديمية ربما قد أضافت عاملاً مسانداً إلى سنوات الخبرة بالنسبة للحاصلين على شهادة الدكتوراة مما انعكس على إجاباتهم فيما يخص قبول عملية التدقيق بالنسبة للفرضية الأولى وفيما يخص بتكوين الرأي فيما يخص الفرضية الثالثة.

3/ 5/ 4/4 الخبرة العملية

جدول رقم ( 24 )

اختبار ( ANOVA ) لمتغير الخبرة

النتيجة	Sig- F	F المحسوبة	الفرضية
توجد فروق	0.012	3.815	الأولى
توجد فروق	0.000	6.586	الثانية
توجد فروق	0.002	3.386	الثالثة
لا توجد فروق	0.338	1.134	الرابعة
لا توجد فروق	0.325	1.166	الخامسة

نلاحظ من الجدول رقم ( 24 ) أن F المحسوبة بالنسبة للفرضيات ( 3- 2-1 ) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 ) مما يدل على وجود فروق فيها تمثل لصالح متغير الخبرة وباستخدام الاختبار فقد تبين أن الفروق لصالح الفئة ( 5-10 ) بالنسبة للفرضيات ( 2-1 ) ولصالح الفئة ( أقل من 5 سنوات ) بالنسبة للفرضية الثالثة, يفسر الباحث ذلك الأمر إلى أنه ربما لقلة الخبرة الموجودة لدى الفئة أقل من 5 سنوات والفئة من 5 إلى 10 قد تواجه هذه الفئات بعض الصعوبات في إعطاء الرأي الدقيق حول أسئلة الإستبانة.

## الفصل الخامس النتائج والتوصيات

1/ 5 النتائج  
2/ 5 التوصيات



بعد العرض والتحليل والتقييم فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية

أولاً: من خلال الدراسات السابقة والإطار النظري .

1 - ركزت الدراسات السابقة على النواحي النظرية, وذلك فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق .

2 - يوجد تنافس محموم بين الشركات العالمية على المستوى المحلي لإنشاء مواقع خاصة بها على الشبكة الدولية (الإنترنت) للإفادة من مزايا العرض و الإفصاح الإلكتروني, وعرض التقارير المالية وغير المالية على المواقع.

3 - تبين و بالرغم من وجود العديد من المزايا الخاصة بالإفصاح الإلكتروني, إلا أنه توجد في نفس الوقت بعض السلبيات منها على سبيل المثال, تغيير محتوى القوائم المالية على موقع الشركة الإلكتروني والتلاعب بها, التلاعب بأمن المعلومات ودخول أشخاص غير مصرح لهم إلى النظام الخاص بالشركة.

4 - خطت الدول المتقدمة خطوات كبيرة عن الدول العربية وذلك من خلال وضع معايير منظمة لعملية استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الهيئات المحاسبية خاصة في أمريكا وبريطانيا وكندا .

ثانياً: أكدت الدراسة التطبيقية على النتائج التالية

1 - تشهد بيئة الأعمال في دولة الكويت العديد من أشكال النشر والإفصاح عن القوائم المالية على مواقع البنوك والشركات المساهمة عبر شبكة الإنترنت حرصاً منها للحصول على مميزات استخدام (الإنترنت) في التوزيع المباشر والوقتي والسهل والسريع لمعلوماتها المالية وغير المالية للأطراف المستفيدة خاصة, المستثمرين الحاليين والمقرضين وأصحاب المصالح الآخرين.

2 - تبين أن جميع البنوك التي شملها التقييم وعددها 9 بنوك لها مواقع على الشبكة الدولية الإنترنت تستخدم للعرض والإفصاح المالي وغير المالي وتكون حلقة وصل بين تلك البنوك وأصحاب المصالح .

3 - تبين من خلال ما يتم عرضه من تقارير مالية على مواقع البنوك الكويتية وبين ما يتم عرضه من تقارير مالية على مواقع البنوك العالمية وجد اتفاق في الخصائص الواجب توافرها في التقرير المالي الإلكتروني على المستوى المحلي والعالمي .

4 - تبين وبالرغم من أن البنوك الكويتية تعمل على مواكبة التكنولوجيا المتقدمة بإنشاء مواقع لها على الإنترنت تقوم من خلالها بنشر معلوماتها وتقاريرها على هذه المواقع , إلا أن الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت لا تحكمه حتى الآن معايير محاسبية دولية , حيث لم تصدر الهيئات المحاسبية في الكويت حتى الآن معايير محاسبية ملزمة تنظم الإفصاح عن القوائم المالية وغير المالية عبر شبكة الإنترنت .

ثالثاً : لقد بينت الدراسة الميدانية النتائج التالية

1 - تبين أن النسبة الأكبر من العينة كانت للمدققين حيث بلغت 65.9 % , أما المحاسبون 20.2 % , واختصاصي تدقيق حسابات 5.4 % , كبير مدققي حسابات 4.7 % , اختصاصي أول تدقيق حسابات 3.9 % , أي أن النسبة الأكبر من العينة كانت للمدققين.

2 - تبين أن النسبة الأعلى من العينة فيما يختص بالمؤهل والتخصص كانت 66.7 % هم من حملة البكالوريوس جميعهم تخصص محاسبة, وذلك بسبب عدم السماح من قبل القانون الكويتي لمن لم يحصل على بكالوريوس تخصص محاسبة بالعمل في مهنة التدقيق حيث نظم المشرع الكويتي العمل في مهنة التدقيق, وذلك من خلال قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات في الكويت والذي إشتراط حصول من يرغب العمل في مهنة التدقيق الحصول على بكالوريوس كحد أدنى تخصص محاسبة .

3 - تبين أن 32.6 % من العينة تزيد خبرتهم على 15 سنة مما يدل على تمتع المدقق في الكويت بالخبرة الكافية التي تؤهله للعمل على اتخاذ القرارات السليمة فيما يختص بعملية التدقيق بجميع جوانبها .

4 - تبين أن مستوى إدراك عينة الدراسة لمتطلبات قبول عملية التدقيق بالنسبة للفقرات ( 4 - 6 ) كان سلبياً حيث بلغ متوسطها ما بين 2.3488 و 2.7674 أما باقي الفقرات كان ما بين 3.7054 و 4.3333 أي أن هناك وعياً لدى عينة الدراسة بدرجة عالية جداً للمتطلبات الواجب توافرها قبل قبول عملية التدقيق وقد بلغ أعلى إدراك للفقرات التي تشير إلى أنه :

أ - يجب على المدقق أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة عندما يكون مشاركاً في تنفيذ التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبيانات المالية التي تشتق منها البيانات المالية الملخصة .

وأقل الفقرات إدراكاً كانت الفقرة التي تشير إلى التالي :

ب - يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقر فيها بمسؤوليتها بأن تجعل البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين للبيانات المالية الملخصة دون صعوبة .

5 - تبين أن مستوى إدراك عينة الدراسة لمتطلبات التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق كان سلبياً عند الفقرة ( 11 ) بمتوسط 2.6822 أما باقي الفقرات كانت إيجابية بمتوسط ما بين 3.1628 و 4.1473 أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً أن على المدقق قبل أن يقبل عملية التدقيق أن يخطط لها ثم يتم تنفيذ الخطة , وقد بلغ أعلى إدراك للفقرة التي تشير إلى :

أ - على المدقق أن يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إصفاً كافياً عن طبيعتها الملخصة وتحديد البيانات المالية الملخصة .

وأقل الفقرات إدراكاً كانت الفقرة التي تشير إلى أنه :

ب - على المدقق أن يقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إصفاً كافياً عن المعايير المطبقة .

6 - تبين أن مستوى إدراك عينة الدراسة لمتطلبات تكوين الرأي كانت إيجابية في جميع الفقرات بمتوسط 3.4457 , وقد بلغ أعلى إدراك للفقرة التي تشير إلى :

أ - على المدقق عندما يتأكد أن الرأي غير المعدل حول البيانات المالية الملخصة مناسب عندها يجب أن يحتوي رأيه ما لم يكن منصوصاً خلاف ذلك في القانون أو النظام بأن البيانات المالية الملخصة متسقة من حيث جميع الجوانب الجوهرية مع البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة .

7 - تبين أن مستوى إدراك عينة الدراسة لمتطلبات الأرقام المقارنة المعروضة كانت إيجابية باستثناء الفقرة ( 1 ) حيث بلغ المتوسط 2.6124 بينما بلغ المتوسط العام 3.2455 , أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً المتطلبات الخاصة بالأرقام المقارنة المعروضة , وقد بلغ أعلى إدراك للفقرة التي تشير إلى أنه :

أ - على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد أثر الحذف على تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة .  
وأقل الفقرات إدراكاً كانت الفقرة التي تشير إلى أنه :

ب - على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد ما إذا كان هذا الحذف معقولاً .

8 - إن مستوى إدراك عينة الدراسة لمتطلبات المعلومات الإضافية غير المدققة كانت جميعها إيجابية بمتوسط بلغ 3.7417 أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بدرجة عالية جداً متطلبات المعلومات الإضافية غير المدققة , بلغ أعلى إدراك للفقرة التي تشير أنه :

أ - على المدقق عند التأكد من أن عرض المعلومات الإضافية غير المدققة لم تتميز بشكل كافٍ عن البيانات المالية الملخصة فيجب أن يطلب من الإدارة أن تقوم بتغيير عرض المعلومات الإضافية غير المدققة .

## 2/ 5 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصى الباحث بما يلي :

أولاً : أن تقوم هيئة الأوراق المالية بالتنسيق مع جمعية المحاسبين الكويتية بإصدار معايير ودليل ينظم ويحكم عملية الإفصاح والتدقيق الإلكتروني للبنوك والشركات الكويتية.

ثانياً : أن تتضمن تعليمات الإفصاح في البورصة الكويتية لائحة خاصة بالإفصاح الإلكتروني للبنوك والشركات المساهمة العامة في الكويت .

ثالثاً : أن يقوم المهتمون بالبحث العلمي بالتركيز في الدراسات المستقبلية والبحوث على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري فيما يخص طرق التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم والبيانات المالية وغير المالية على المواقع الإلكترونية .

رابعاً : ضرورة وضع ضوابط محددة لضمان وصول المعلومات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية ونشرها بصورها المختلفة في وقت واحد على جميع المستخدمين

خامساً : ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على معلومات وأدلة ذات جودة عالية .

سادساً : قيام مجالس إدارات البنوك الكويتية بوضع لائحة خاصة بالإفصاح وعرض التقارير والقوائم المالية والإفصاح عن المعلومات غير المالية على المواقع الإلكترونية وذلك لتنظيم عملية النشر والإفصاح عن المعلومات .

سابعاً : ضرورة قيام وزارة التجارة وجمعية المحاسبين الكويتية وهيئة الأوراق المالية بعقد دورات بصفة مستمرة وملزمة للمدققين حول كيفية تدقيق القوائم والمعلومات المالية على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك والشركات المساهمة العامة في الكويت .

ثامناً : أن تكون المعلومات المحاسبية الخاصة بالبنوك والشركات الكويتية على درجة عالية من الجودة من خلال توافر خاصية الشفافية وتوافر الإفصاح الشامل بحيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية من القيام بتحليل ذي قيمة لأداء الشركات خلال الفترات الزمنية المختلفة .

تاسعاً : قيام مجمع المحاسبين العرب بوضع الآلية المناسبة لنشر هذه القوائم ووضع الإجراءات اللازمة بتشجيع البنوك و الشركات في الدول العربية على النشر- الإلكتروني ووضع الضوابط اللازمة لهذا الاستخدام وعدم الانتظار حتى يبدأ الآخرون في ممارسة مثل هذا النوع من النشر .

عاشراً : أن تكون هناك برامج تدقيق من قبل المدقق تعمل على تأكيد الثقة في القوائم وتؤكد مصداقية الشركات فيما هو منشور من معلومات وقوائم مالية من أجل أن تحوز على ثقة المستثمرين وأصحاب القرار الاستثماري .

## المراجع

1/ 6 المراجع العربية

2/ 6 المراجع الأجنبية

- سورة طه, 2005 , القرآن الكريم, الطبعة الأولى, دار النهضة العلمية, دمشق.
- أبو العزم, فهد, 2001, مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت وحدود مسؤولية المراجع, مجلة البحوث المحاسبية.
- أبو زر, عفاف إسحق, 2003 , تحسين الشفافية المالية, مجلة البنوك الأردنية, العدد السادس, المجلد الرابع والعشرون, ص ص:56-60.
- الجبر, يحي على, 2006, العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية, الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة , كلية العلوم الإدارية, جامعة الملك سعود, السعودية.
- القشي, ظاهر شاهر, 2003, مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية, عمان, الأردن.
- الكوت, عادل, 2004, مسؤولية مدقق الديوان عن اكتشاف الأخطاء والغش في ظل النظم الإلكترونية, مجلة الديوان, دولة الكويت.
- المليجي, هشام حسن, 2003, تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني: دراسة اختبارية على القطاع المصرفي, بحث منشور, كلية التجارة, جامعة حلوان, القاهرة, مصر.
- المليجي, هشام حسن, 2004, دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة التقرير المالي الإلكتروني: دراسة اختبارية في المملكة العربية السعودية, بحث منشور, جامعة الملك خالد , السعودية.
- الهروط, يوسف والحطيبات, زيدون, 2008, مدى الإفصاح المالي عبر الإنترنت: دراسة على الشركات الأردنية, رسالة ماجستير, جامعة البلقاء التطبيقية, عمان, الأردن.

- توفيق، محمد شريف، 2002 ، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب النقد والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة.
- توفيق، محمد شريف وحنان، نعيم فهيم، 2003 ، تقييم مدى الحاجة إلى معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن الأعمال المصرفية المتعلقة بالعمليات المرتبطة بوسائل دفع الكترونية دراسة اختبارية، بحث منشور، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر .
- توفيق، محمد، 2004، أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة إختبارية على تشغيل القطاع المصرفي المصري لوسائل دفع النقود الإلكترونية، بحث منشور، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر.
- جمعة، أحمد حلمي، 1999، التدقيق الحديث للحسابات، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
- حمدونه، طلال و حمدان، علام، 2007، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ( التدقيق الإلكتروني ) في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحاييد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية ، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول .
- دليل مراقبي الحسابات ومكاتب مراقبي المحاسبة، 2006، الكويت، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- ذنبيات، علي، 2006، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية، نظرية وتطبيق، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عبد الوهاب، إبراهيم طه، 2005 ، تطوير دور واداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية ، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والأبداع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، عمان .



- عبد المنعم, هيثم, 2005, اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات, المؤتمر العلمي الخامس, جامعة الزيتونة, عمان, الأردن .
- عيد, حسين, شحاته السيد, 2007, المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة, الدار الجامعة, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, مصر.
- نور, أحمد محمد, وآخرون, 2007, مراجعة الحسابات, الدار الجامعية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, مصر.
- يوسف, علي, 2007, الإفصاح الإلكتروني التقرير المالي على الإنترنت المزايا والقيود, مجلة الثورة , سوريا.
- الإتحاد الدولي للمحاسبين, 2009 , إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة, المطابع المركزية, عمان, الأردن.
- قانون مزاولة مهنة التدقيق , 1981 , الكويت.

- Andrea S. Kelton , 2006 , Internet Financial Reporting: The Effects of Hyperlinks and Irrelevant Information on Investor Judgments , University of Tennessee .
- Al-Htaybat , Khaldoun , 2005 , Financial Disclosure Practices: Theoretical Foundation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet Formats, University of Southampton
- Allam, Amir and Lyme , Andrew, 2003 , Developments in Internet Financial Reporting: Review and Analysis Across Five Developed Countries, The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 3, No. 6 .
- Alrer, p.,1999, information systems: A management perspcctivcc, Addisou- Wesley educational publis hers Inc, USA.
- Ashton, R.H& willing ham. J.J. 1998 . “ using and Evaluations Audit Dccision Aids “ , in srivastava. R,J & Rebele , J. (Eds). Auditing symposium Ix: Procceding of 1988 Touche Ross / university of Kansas symposium on Auditing problems ,pp, 1-31.
- Bollen , Laury, Hassink , Harold and Bozic , Gordana , 2006, Measuring and Explaining the Quality of Internet Investor Relations Activities: A Multinational Empirical Analysis .

- Pervan, Ivica , 2005, Financial Reporting on The Internet and the Practice of Croatian Joint Stock Companies Quoted on The Stock Exchanges, Financial Theory and Practice , no.2
- Budisusetyo , Sasongko and Almilia , Luciana Spica , 2008 " The Practice of Financial Disclosure on Corporate Website: Case Study in Indonesia , Universiti Brunei Darussalam.
- FASB, 2000, Brp Electronic Distribution of Business Reporting in Formation, available at " www. Fasb . org  
Hinson, Gary, and others (2004). "Frequently Asked Questions about Computer Auditing Information Systems", ISECT Ltd, Holmbury\_St.Mary surrey RH5 6 LQ, ENGLAND, p.5.
- Khan , Abid Hossain and Muzaffar , Ahmed Taneem " The Use of Internet for Corporate Reporting: a Discussion of the Issues and Surveys of Current Usage in Pangeladesh.
- Lopes, Patricia Teixeira and Rodrigues, Lucia Lima, 2007, Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in The Portuguese Stock Exchange , The International Journal of Accounting .
- Lymer, 1997 , The use of the Internet in Company Reporting: A Survey and Commentary on the Use of the www in corporate Reporting in the UK  
Paper presented at the baa national conference.

- Lymer, 1999, 'The Internet and Corporate Reporting in Europe', *European Accounting Review*, Vol. 8, No. 2.
- Lymer, Andrew, and Debreceeny, Roger, 2003, 'The Auditor and Corporate Reporting on the Internet: challenges and institutional responses', *international journal of auditing*.
- Lymer, Andrew and Tallberg, Anders, 1997, 'Corporate Reporting and The Internet- A Survey and Commentary on the Use of the www in Corporate Reporting in The UK and Finland', Paper Presented at: The 20th Annual Congress of the European Accounting Association, Graz, Austria.
- Momany, Muthar Talal and Al-Shorman, Salah Al-Dain, 2006, 'Web Based Voluntary Financial Reporting of Jordanian Companies', *International Review of Business Research Papers*, Vol. 2 No. 2.
- Marston and Polei, 2004, 'Corporate Reporting on The Internet by German Companies', *International Journal of Accounting Information Systems*.
- Owusu-Ansah, Stephen, 2000, 'Timeliness of Corporate Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Empirical Evidence from The Zimbabwe Stock Exchange', *Accounting and Business Research*.
- Rodrigues, Lucia Lima and Menezes, Carlos, 2003, 'Financial Reporting on the Internet - The Portuguese Case', *rae-eletronica*, v. 2, n. 2.

- Romney & Steinbart. 2006 . Accounting information systems, Prentice Hall.
- Tehmina , Khan , 2006 , Financial Reporting Disclosure on the Internet: an international perspective, Victoria University, Australia.
- Victoria , Bogdan and Nicoleta , Popa Dorina , Online Financial reporting Disclosure Requirements Across Central and Eastern European Countries , University of Oradea, Faculty of Economics
- Westarp, Falk, Ordelheide, Dieter and Stubenrath, Michael , 1999, Internet-Based Corporate Reporting – Filling the Standardization Gap <http://www.intacc.wiwi.uni-frankfurt.de>.

## الملاحق

1/ 7 الاستبانة

2/ 7 بيانات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

السادة / مدققي الحسابات الخارجيين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

يقوم الباحث بإعداد دراسة حول " مسؤولية مدقق الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في دولة الكويت " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة عمان العربية.

والباحث يشكر لكم حسن تعاونكم ويرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الإستبانة المرفقة وذلك بوضع علامة ( ) في المكان الذي ترونه مناسب , علماً بأن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ,»»

الباحث

باسم ممدوح العنزي

القسم الأول : معلومات عامة

		الوظيفة الحالية	
	ب - اختصاصي أول تدقيق حسابات		أ - كبير مدققي حسابات
	د - مدقق حسابات		ج - اختصاصي تدقيق حسابات
	و - محاسب مبتدئ		هـ - محاسب
			ز - غير ذلك اذكر رجاءً
ثانياً : المؤهل العلمي			
	ب - ماجستير		أ - بكالوريوس
	د - غير ذلك اذكر رجاءً		ج - دكتوراه
ثالثاً : التخصص			
	ب - أخرى		أ - محاسبة
رابعاً : الخبرة العملية بالسنوات			
	ب - من 5 إلى 10 سنوات		أ - أقل من 5 سنوات
	د - أكثر من 15 سنة		ج - من 10 إلى 15 سنة



خامساً : كم عدد العاملين بالمكتب ؟			
	أ - كبير مدققي حسابات	ب - اختصاصي أول تدقيق حسابات	
	ج - اختصاصي تدقيق حسابات	د - مدقق حسابات	
	هـ - محاسب	و - محاسب مبتدئ	

القسم الثاني : العبارات الخاصة بقبول عملية التدقيق

يرجى التكرم بعد قراءة العبارات التالية بوضع علامة ( ) في العمود المناسب

العبرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1 - يجب على المدقق أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة عندما يكون مشاركاً في تنفيذ التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبيانات المالية التي تشتق منها البيانات المالية الملخصة					
2 - على المدقق قبل أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة أن يقوم بتحديد فيما إذا كانت المعايير المطبقة مقبولة					
3 - يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقرر فيها بمسؤوليتها عن إعداد البيانات المالية الملخصة وفقاً للمعايير المطبقة					

				4 - يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقرر فيها بمسؤوليتها بأن تجعل البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين للبيانات المالية الملخصة دون صعوبة
				5 - يجب على المدقق أن يحصل على موافقة من الإدارة تقرر فيها بمسؤوليتها على أن يحتوي تقريره أي وثيقة تحتوي على البيانات المالية الملخصة وتشير إلى أن المدقق أعد تقريراً بشأنها
				6 - على المدقق قبل أن يقبل عملية إعداد التقرير حول البيانات المالية الملخصة أن يتفق مع الإدارة على صيغة الرأي الذي يجب التعبير عنه بشأن البيانات المالية الملخصة
				7 - يجب على المدقق إذا وجد أن المعايير المطبقة غير مقبولة أو إذا لم يتمكن من الحصول على موافقة الإدارة المذكورة عن مسؤوليتها عن إعداد البيانات فعليه ألا يقبل عملية إعداد التقرير ما لم يكن ملزماً بذلك بموجب القانون أو النظام

القسم الثالث : العبارات الخاصة بالتخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق

يرجى التكرم بعد قراءة العبارات التالية بوضع علامة ( ) في العمود المناسب

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبرة
					8 - على المدقق أن يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إفصاحاً كافياً عن طبيعتها الملخصة وتحديد البيانات المالية الملخصة
					9 - على المدقق عندما يقوم بتقييم فيما إذا كانت البيانات المالية الملخصة لا تصاحبها بيانات مدققة أن يبين وبوضوح كيفية الحصول عليها .
					10 - يجب على المدقق أن يبين القانون أو النظام الذي ينص على أنه لا داعي لجعل البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين للبيانات المالية الملخصة
					11 - على المدقق أن يقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تفصح إفصاحاً كافياً عن المعايير المطبقة

				12 - على المدقق أن يقوم بمقارنة البيانات المالية الملخصة مع المعلومات ذات الصلة في البيانات المالية الملخصة لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة تتفق مع المعلومات ذات الصلة
				13 - على المدقق أن يقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الملخصة معدة وفقاً للمعايير المطبقة
				14 - يجب على المدقق بناء على الغرض من البيانات المالية الملخصة أن يقوم بتقييم ما إذا كانت تحتوي على المعلومات الضرورية وما إذا كانت على مستوى مناسب من التجميع
				15 - على المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المالية المدققة في متناول المستخدمين المقصودين دون صعوبة في غير محلها ما لم ينص القانون أو النظام أنه لا حاجة لأن تكون في المتناول وما لم يضع معايير لإعداد البيانات المالية الملخصة

القسم الرابع : العبارات الخاصة بتكوين الرأي وإعداد التقرير لعملية التدقيق يرجى التكرم بعد قراءة العبارات التالية بوضع علامة ( ) في العمود المطلوب

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبرة
					16 - على المدقق عندما يتأكد أن الرأي غير المعدل حول البيانات المالية الملخصة مناسب عندها يجب أن يحتوي رأيه ما لم يكن منصوصاً خلاف ذلك في القانون أو النظام بأن البيانات المالية الملخصة متسقة من حيث جميع الجوانب الجوهرية مع البيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة .
					17 - على المدقق توضيح أن البيانات المالية الملخصة عبارة عن ملخص عادل للبيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة
					18 - على المدقق أن يقيم فيما إذا كان من الممكن أن يسيء مستخدمو البيانات المالية الملخصة فهم رأي المدقق حول البيانات المالية الملخصة

					19 - يجب على المدقق إذا خُصص أن التوضيح الإضافي في تقريره حول البيانات المالية الملخصة لا يمكن أن يخفف من سوء الفهم الممكن فعليه ألا يقبل العملية ما لم يكن ملزماً بالقيام بذلك بموجب قانون أو نظام
--	--	--	--	--	---

القسم الخامس : العبارات الخاصة بالأرقام المقارنة المعروضة

يرجى التكرم بعد قراءة العبارات التالية بوضع علامة ( ) في العمود المناسب

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					20 - على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد ما إذا كان هذا الحذف معقولاً .
					21 - على المدقق في حالة أن البيانات المالية المدققة احتوت على أرقام مقارنة دون أن تحتوي على البيانات المالية الملخصة أن يحدد أثر الحذف على تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة .

					22 - على المدقق في حالة أن البيانات المالية الملخصة قد احتوت على أرقام مقارنة اعد تقرير بشأنها من قبل مدقق آخر أن يورد في تقريره المسائل التي ألزمت في معيار التدقيق 710 والخاص بالمعلومات والبيانات المالية المقارنة
--	--	--	--	--	---

القسم السادس : العبارات الخاصة بالمعلومات الإضافية الغير المدققة

يرجى التكرم بعد قراءة العبارات التالية بوضع علامة ( ) في العمود المناسب

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					23 - على المدقق أن يقيم ما إذا تم تمييز المعلومات الإضافية غير المدققة المعروضة تمييزاً واضحاً عن البيانات المالية الملخصة
					24 - على المدقق عند التأكد من أن عرض المعلومات الإضافية غير المدققة لم تميز بشكل كافي عن البيانات المالية الملخصة فيجب أن يطلب من الإدارة أن تقوم بتغيير عرض المعلومات الإضافية غير المدققة
					25 - على المدقق أن يشرح في تقريره حول البيانات المالية الملخصة أن هذه المعلومات غير مغطاة بذلك التقرير إذا رفضت الإدارة القيام بتغيير المعلومات الإضافية غير المدققة

**Frequencies**

DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

**Statistics**

		job	edlevel	special	exper	q5a	q5b	q5c
N	Valid	129	129	129	129	129	129	129
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

**Frequency Table**

**job**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	6	4.7	4.7	4.7
	2.00	5	3.9	3.9	8.5
	3.00	7	5.4	5.4	14.0
	4.00	85	65.9	65.9	79.8
	5.00	26	20.2	20.2	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**edlevel**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	86	66.7	66.7	66.7
	2.00	33	25.6	25.6	92.2
	3.00	10	7.8	7.8	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**special**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	129	100.0	100.0	100.0



**exper**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	32	24.8	24.8	24.8
	2.00	32	24.8	24.8	49.6
	3.00	23	17.8	17.8	67.4
	4.00	42	32.6	32.6	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**q5a**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	123	95.3	95.3	95.3
	1.00	6	4.7	4.7	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**q5b**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	124	96.1	96.1	96.1
	1.00	5	3.9	3.9	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**q5c**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	122	94.6	94.6	94.6
	1.00	7	5.4	5.4	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**q5d**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	44	34.1	34.1	34.1
	1.00	85	65.9	65.9	100.0
Total		129	100.0	100.0	

**q5e**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	103	79.8	79.8	79.8
1.00	26	20.2	20.2	100.0
Total	129	100.0	100.0	

**q5f**

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	129	100.0	100.0	100.0

**Descriptives**

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	129	1.00	5.00	4.3333	.90427
q2	129	1.00	5.00	4.0388	1.01860
q3	129	1.00	5.00	4.1395	1.02121
q4	129	1.00	5.00	2.3488	1.76622
q5	129	1.00	5.00	4.1473	.83011
q6	129	1.00	5.00	2.7674	1.66542
q7	129	1.00	5.00	4.1628	.86414
h1	129	1.71	5.00	3.7054	.61698
Valid N (listwise)	129				

**Descriptives**

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q8	129	1.00	5.00	4.1473	.79156
q9	129	1.00	5.00	4.0233	1.03430
q10	129	1.00	5.00	4.0853	1.02341
q11	129	1.00	5.00	2.6822	1.63929
q12	129	1.00	5.00	3.4806	1.18652
q13	129	1.00	5.00	3.6124	1.10616
q14	129	1.00	5.00	3.5504	1.10370
q15	129	1.00	5.00	3.1628	1.22341
h2	129	1.00	5.00	3.5930	.70196
Valid N (listwise)	129				

### Descriptives

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

#### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q16	129	1.00	5.00	3.5426	1.70938
q17	129	1.00	5.00	3.2868	1.26364
q18	129	1.00	5.00	3.4574	1.23116
q19	129	1.00	5.00	3.4961	1.73261
h3	129	1.00	5.00	3.4457	1.06524
Valid N (listwise)	129				

### Descriptives

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

#### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q20	129	1.00	5.00	2.6124	1.65506
q21	129	1.00	5.00	3.9380	1.05143
q22	129	1.00	5.00	3.1860	1.26100
h4	129	1.00	5.00	3.2455	.91146
Valid N (listwise)	129				

### Descriptives

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

#### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q23	129	1.00	5.00	3.8837	1.08705
q24	129	1.00	5.00	3.9070	1.15543
q25	129	1.00	5.00	3.4341	1.24276
h5	129	1.00	5.00	3.7416	.90833
Valid N (listwise)	129				

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.855	25

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.698	7

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.752	8

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.670	4

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.867	3

## Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

Scale: ALL VARIABLES

### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	129	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	129	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.680	3

## T-Test

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	129	3.7054	.61698	.05432
h2	129	3.5930	.70196	.06180
h3	129	3.4457	1.06524	.09379
h4	129	3.2455	.91146	.08025
h5	129	3.7416	.90833	.07997

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h1	12.986	128	.000	.70543	.5979	.8129
h2	9.595	128	.000	.59302	.4707	.7153
h3	4.753	128	.000	.44574	.2602	.6313
h4	3.059	128	.003	.24548	.0867	.4043
h5	9.273	128	.000	.74160	.5834	.8998

## Oneway

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

### ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
h1	Between Groups	9.012	4	2.253	7.035	.000
	Within Groups	39.712	124	.320		
	Total	48.725	128			
h2	Between Groups	1.461	4	.365	.735	.570
	Within Groups	61.610	124	.497		
	Total	63.071	128			
h3	Between Groups	25.697	4	6.424	6.664	.000
	Within Groups	119.548	124	.964		
	Total	145.245	128			
h4	Between Groups	1.954	4	.489	.580	.677
	Within Groups	104.383	124	.842		
	Total	106.338	128			
h5	Between Groups	1.308	4	.327	.389	.816
	Within Groups	104.301	124	.841		
	Total	105.609	128			

## Post Hoc Tests



# Homogeneous Subsets

## Multiple Comparisons

Scheffe				Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
Dependent Variable	(I) job	(J) job	Lower Bound				Upper Bound	
h1	1.00	2.00	-.32381	.34268	.925	-1.3954	.7478	
		3.00	-.48299	.31486	.672	-1.4676	.5016	
		4.00	-.41906	.23905	.548	-.3295	1.4939	
	2.00	1.00	.32381	.34268	.925	-.7478	1.3954	
		3.00	-.15918	.33137	.994	-1.1954	.8770	
		4.00	-.74296	.26042	.094	-.0715	1.5572	
	3.00	1.00	.48299	.31486	.672	-.5016	1.4676	
		2.00	.15918	.33137	.994	-.8770	1.1954	
		4.00	.90204*	.22253	.004	.2062	1.5979	
	4.00	1.00	1.00314*	.24098	.003	.2496	1.7567	
		2.00	-.41906	.23905	.548	-1.1666	.3295	
		3.00	-.74296	.26042	.094	-1.5572	.0715	
	h2	1.00	2.00	-.02917	.42683	1.000	-1.3639	1.3066
			3.00	.07440	.39216	1.000	-1.1519	1.3007
			4.00	-.15319	.29775	.992	-.7779	1.0843
		2.00	1.00	.02917	.42683	1.000	-1.3639	1.3066
			3.00	.10857	.41274	1.000	-1.1871	1.3943
			4.00	.18236	.32437	.999	-.8320	1.1967
		3.00	1.00	-.07440	.39216	1.000	-1.3007	1.1519
			2.00	-.10357	.41274	1.000	-1.3943	1.1871
4.00			.07878	.27717	.999	-.7880	.9455	
4.00		1.00	.29258	.30015	.917	-.6460	1.2312	
		2.00	-.15319	.29775	.992	-1.0843	.7779	
		3.00	-.18236	.32437	.999	-1.1967	.8320	
h3		1.00	2.00	.20000	.59456	.996	-1.6593	2.0593
			3.00	.46429	.54627	.948	-1.2440	2.1726
			4.00	1.12059	.41476	.128	-.1764	2.4176
		2.00	1.00	-.20000	.59456	.996	-2.0593	1.6593
			3.00	.26429	.57493	.995	-1.5336	2.0622
			4.00	.92059	.45184	.391	-.4924	2.3336
		3.00	1.00	-.46429	.54627	.948	-2.1726	1.2440
			2.00	-.26429	.57493	.995	-2.0622	1.5336
	4.00		.30082	.41810	.971	-1.6033	1.8036	
	4.00	1.00	-.12059	.41476	.128	-2.4176	1.764	
		2.00	-.92059	.45184	.391	-2.3336	.4924	
		3.00	-.66630	.38810	.576	-1.8637	.5511	
	h4	1.00	2.00	-.20000	.55557	.996	-1.9374	1.5374
			3.00	-.71429	.51045	.743	-2.3105	.8820
			4.00	-.22353	.38756	.987	-1.4355	.9684
		2.00	1.00	.20000	.55557	.996	-1.5374	1.0431
			3.00	-.51429	.53723	.922	-2.1943	1.1657
			4.00	-.03283	.42221	1.000	-1.2968	1.3439
		3.00	1.00	.71429	.51045	.743	-.8820	2.3105
			2.00	.51429	.53723	.922	-1.1657	2.1943
4.00			.49076	.36078	.763	-.6375	1.6190	
4.00		1.00	-.22353	.38756	.987	-1.9984	1.4355	
		2.00	.03283	.42221	1.000	-1.2968	1.3439	
		3.00	-.49076	.36078	.763	-1.6190	.6375	
h5		1.00	2.00	-.05657	.55536	1.000	-1.8033	1.6700
			3.00	-.38095	.51025	.967	-1.9766	1.2147
			4.00	-.01961	.38741	1.000	-1.2311	1.1919
		2.00	1.00	.05657	.55536	.995	-1.4513	1.1066
			3.00	-.31429	.53702	.987	-1.9986	1.3651
			4.00	-.04706	.42205	1.000	-1.2727	1.3669
		3.00	1.00	.38095	.51025	.967	-1.5262	1.2749
			2.00	.31429	.53702	.987	-1.2147	1.9766
	4.00		.36134	.36064	.909	-1.3651	1.9936	
	4.00	1.00	.18864	.39053	.994	-.7664	1.4891	
		2.00	-.01961	.38741	1.000	-1.0326	1.4099	
		3.00	-.04706	.42205	1.000	-1.1919	1.2311	
	5.00	1.00	.19231	.41538	.995	-1.4891	1.7664	
		2.00	-.12564	.44786	.999	-1.2749	1.5262	
		3.00	-.18864	.39053	.994	-1.4099	1.0326	
		4.00	-.17270	.20554	.950	-.8155	.4701	

\*. The mean difference is significant at the .05 level

## h1

Scheffé<sup>a,b</sup>

job	N	Subset f or alpha = .05		
		1	2	3
5.00	26	3.5275		
4.00	85	3.6286	3.6286	
1.00	6	4.0476	4.0476	4.0476
2.00	5		4.3714	4.3714
3.00	7			4.5306
Sig.		.441	.111	.519

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.933.
- b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

## h2

Scheffé<sup>a,b</sup>

job	N	Subset f or alpha = .05
		1
5.00	26	3.4038
4.00	85	3.6176
3.00	7	3.6964
1.00	6	3.7708
2.00	5	3.8000
Sig.		.842

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.933.
- b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h3

Scheffé<sup>a,b</sup>

job	N	Subset f or alpha = .05
		1
4.00	85	3.1294
3.00	7	3.7857
2.00	5	4.0500
5.00	26	4.0865
1.00	6	4.2500
Sig.		.220

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.933.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h4

Scheffé<sup>a,b</sup>

job	N	Subset f or alpha = .05
		1
1.00	6	3.0000
2.00	5	3.2000
4.00	85	3.2235
5.00	26	3.2564
3.00	7	3.7143
Sig.		.609

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.933.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

## h5

Scheffé<sup>a,b</sup>

job	N	Subset for alpha = .05
		1
1.00	6	3.6667
4.00	85	3.6863
2.00	5	3.7333
5.00	26	3.8590
3.00	7	4.0476
Sig.		.942

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 8.933.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

## ONEWAY

**h1 h2 h3 h4 h5 BY edlevel**

**/MISSING ANALYSIS**

**/POSTHOC = SCHEFFE ALPHA(.05).**

## Oneway

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

### ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
h1	Between Groups	4.582	2	2.291	6.539	.002
	Within Groups	44.143	126	.350		
	Total	48.725	128			
h2	Between Groups	.751	2	.376	.759	.470
	Within Groups	62.320	126	.495		
	Total	63.071	128			
h3	Between Groups	30.326	2	15.163	16.625	.000
	Within Groups	114.919	126	.912		
	Total	145.245	128			
h4	Between Groups	3.145	2	1.573	1.920	.151
	Within Groups	103.192	126	.819		
	Total	106.338	128			
h5	Between Groups	.219	2	.110	.131	.877
	Within Groups	105.390	126	.836		
	Total	105.609	128			

## Post Hoc Tests

### Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) edlevel	(J) edlevel	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
h1	1.00	2.00	.12494	.12120	.589	-.1753	.4252
		3.00	-.64086*	.19776	.006	-1.1307	-.1510
	2.00	1.00	-.12494	.12120	.589	-.4252	.1753
		3.00	-.76580*	.21366	.002	-1.2951	-.2365
	3.00	1.00	.64086*	.19776	.006	.1510	1.1307
		2.00	.76580*	.21366	.002	.2365	1.2951
h2	1.00	2.00	.09796	.14401	.794	-.2588	.4547
		3.00	-.21076	.23497	.670	-.7928	.3713
	2.00	1.00	-.09796	.14401	.794	-.4547	.2588
		3.00	-.30871	.25387	.479	-.9376	.3202
	3.00	1.00	.21076	.23497	.670	-.3713	.7928
		2.00	.30871	.25387	.479	-.3202	.9376
h3	1.00	2.00	1.03048*	.19556	.000	.5461	1.5149
		3.00	-.45058	.31908	.372	-1.2410	.3398
	2.00	1.00	-1.03048*	.19556	.000	-1.5149	-.5461
		3.00	-1.48106*	.34474	.000	-2.3350	-.6271
	3.00	1.00	.45058	.31908	.372	-.3398	1.2410
		2.00	1.48106*	.34474	.000	.6271	2.3350
h4	1.00	2.00	.36129	.18531	.154	-.0978	.8203
		3.00	.04109	.30236	.991	-.7079	.7901
	2.00	1.00	-.36129	.18531	.154	-.8203	.0978
		3.00	-.32020	.32668	.620	-1.1294	.4890
	3.00	1.00	-.04109	.30236	.991	-.7901	.7079
		2.00	.32020	.32668	.620	-.4890	1.1294
h5	1.00	2.00	.00834	.18728	.999	-.4556	.4722
		3.00	.15581	.30556	.878	-.6011	.9127
	2.00	1.00	-.00834	.18728	.999	-.4722	.4556
		3.00	.14747	.33013	.905	-.6703	.9653
	3.00	1.00	-.15581	.30556	.878	-.9127	.6011
		2.00	-.14747	.33013	.905	-.9653	.6703

\*. The mean difference is significant at the .05 level.

## Homogeneous Subsets

### h1

Scheffé<sup>a,b</sup>

edlevel	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
2.00	33	3.5628	
1.00	86	3.6877	
3.00	10		4.3286
Sig.		.791	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 21.137.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h2

Scheffé<sup>a,b</sup>

edlevel	N	Subset for alpha = .05
		1
2.00	33	3.5038
1.00	86	3.6017
3.00	10	3.8125
Sig.		.364

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 21.137.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h3

Scheffé<sup>a,b</sup>

edlevel	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
2.00	33	2.6439	
1.00	86		3.6744
3.00	10		4.1250
Sig.		1.000	.312

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 21.137.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

#### h4

Scheffé<sup>a,b</sup>

edlevel	N	Subset for alpha = .05
		1
2.00	33	2.9798
3.00	10	3.3000
1.00	86	3.3411
Sig.		.433

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 21.137.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

#### h5

Scheffé<sup>a,b</sup>

edlevel	N	Subset for alpha = .05
		1
3.00	10	3.6000
2.00	33	3.7475
1.00	86	3.7558
Sig.		.858

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 21.137.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

## ONEWAY

**h1 h2 h3 h4 h5 BY exper**

**/MISSING ANALYSIS**

**/POSTHOC = SCHEFFE ALPHA(.05).**

## Oneway

[DataSet1] C:\Documents and Settings\TAREQPC\Desktop\basem enizi.sav

### ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
h1	Between Groups	4.087	3	1.362	3.815	.012
	Within Groups	44.638	125	.357		
	Total	48.725	128			
h2	Between Groups	8.608	3	2.869	6.586	.000
	Within Groups	54.463	125	.436		
	Total	63.071	128			
h3	Between Groups	10.915	3	3.638	3.386	.020
	Within Groups	134.330	125	1.075		
	Total	145.245	128			
h4	Between Groups	2.816	3	.939	1.134	.338
	Within Groups	103.521	125	.828		
	Total	106.338	128			
h5	Between Groups	2.876	3	.959	1.166	.325
	Within Groups	102.733	125	.822		
	Total	105.609	128			



## Post Hoc Tests

### Multiple Comparisons

Scheffe

Dependent Variable	(I) exper	(J) exper	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
h1	1.00	2.00	-.25000	.14940	.427	-.6734	.1734
		3.00	-.14305	.16336	.857	-.6060	.3199
		4.00	.20004	.14022	.567	-.1973	.5974
	2.00	1.00	.25000	.14940	.427	-.1734	.6734
		3.00	.10695	.16336	.934	-.3560	.5699
		4.00	.45004*	.14022	.019	.0527	.8474
	3.00	1.00	.14305	.16336	.857	-.3199	.6060
		2.00	-.10695	.16336	.934	-.5699	.3560
		4.00	.34309	.15501	.185	-.0962	.7824
	4.00	1.00	-.20004	.14022	.567	-.5974	.1973
		2.00	-.45004*	.14022	.019	-.8474	-.0527
		3.00	-.34309	.15501	.185	-.7824	.0962
h2	1.00	2.00	-.07422	.16502	.977	-.5419	.3934
		3.00	-.02259	.18044	.999	-.5340	.4888
		4.00	.51507*	.15489	.014	.0761	.9540
	2.00	1.00	.07422	.16502	.977	-.3934	.5419
		3.00	.05163	.18044	.994	-.4597	.5630
		4.00	.58929*	.15489	.003	.1503	1.0282
	3.00	1.00	.02259	.18044	.999	-.4888	.5340
		2.00	-.05163	.18044	.994	-.5630	.4597
		4.00	.53766*	.17122	.023	.0524	1.0229
	4.00	1.00	-.51507*	.15489	.014	-.9540	-.0761
		2.00	-.58929*	.15489	.003	-1.0282	-.1503
		3.00	-.53766*	.17122	.023	-1.0229	-.0524
h3	1.00	2.00	.37500	.25916	.555	-.3595	1.1095
		3.00	.43240	.28338	.509	-.3707	1.2355
		4.00	.77195*	.24325	.021	.0826	1.4613
	2.00	1.00	-.37500	.25916	.555	-1.1095	.3595
		3.00	.05740	.28338	.998	-.7457	.8605
		4.00	.39695	.24325	.450	-.2924	1.0863
	3.00	1.00	-.43240	.28338	.509	-1.2355	.3707
		2.00	-.05740	.28338	.998	-.8605	.7457
		4.00	.33954	.26891	.662	-.4225	1.1016
	4.00	1.00	-.77195*	.24325	.021	-1.4613	-.0826
		2.00	-.39695	.24325	.450	-1.0863	.2924
		3.00	-.33954	.26891	.662	-1.1016	.4225
h4	1.00	2.00	.06250	.22751	.995	-.5823	.7073
		3.00	-.05163	.24877	.998	-.7566	.6534
		4.00	.31448	.21354	.540	-.2907	.9196
	2.00	1.00	-.06250	.22751	.995	-.7073	.5823
		3.00	-.11413	.24877	.976	-.8191	.5909
		4.00	.25198	.21354	.708	-.3532	.8571
	3.00	1.00	.05163	.24877	.998	-.6534	.7566
		2.00	.11413	.24877	.976	-.5909	.8191
		4.00	.36611	.23606	.495	-.3029	1.0351
	4.00	1.00	-.31448	.21354	.540	-.9196	.2907
		2.00	-.25198	.21354	.708	-.8571	.3532
		3.00	-.36611	.23606	.495	-1.0351	.3029
h5	1.00	2.00	-.08333	.22664	.987	-.7256	.5590
		3.00	-.07790	.24782	.992	-.7802	.6244
		4.00	.25992	.21272	.685	-.3429	.8628
	2.00	1.00	.08333	.22664	.987	-.5590	.7256
		3.00	.00543	.24782	1.000	-.6969	.7078
		4.00	.34325	.21272	.460	-.2596	.9461
	3.00	1.00	.07790	.24782	.992	-.6244	.7802
		2.00	-.00543	.24782	1.000	-.7078	.6969
		4.00	.33782	.23516	.561	-.3286	1.0043
	4.00	1.00	-.25992	.21272	.685	-.8628	.3429
		2.00	-.34325	.21272	.460	-.9461	.2596
		3.00	-.33782	.23516	.561	-1.0043	.3286

\*. The mean difference is significant at the .05 level.

## Homogeneous Subsets

### h1

Scheffé<sup>a,b</sup>

exper	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
4.00	42	3.4830	
1.00	32	3.6830	3.6830
3.00	23	3.8261	3.8261
2.00	32		3.9330
Sig.		.172	.444

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.820.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h2

Scheffé<sup>a,b</sup>

exper	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
4.00	42	3.2232	
1.00	32		3.7383
3.00	23		3.7609
2.00	32		3.8125
Sig.		1.000	.978

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.820.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h3

Scheffé<sup>a,b</sup>

exper	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
4.00	42	3.0952	
3.00	23	3.4348	3.4348
2.00	32	3.4922	3.4922
1.00	32		3.8672
Sig.		.523	.446

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.820.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h4

Scheffé<sup>a,b</sup>

exper	N	Subset for alpha = .05
		1
4.00	42	3.0397
2.00	32	3.2917
1.00	32	3.3542
3.00	23	3.4058
Sig.		.479

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.820.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

### h5

Scheffé<sup>a,b</sup>

exper	N	Subset for alpha = .05
		1
4.00	42	3.5317
1.00	32	3.7917
3.00	23	3.8696
2.00	32	3.8750
Sig.		.532

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 30.820.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل رب زدني علماً "

سورة طه، آيه، 114